الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:

الحركة التجارية في الجزائر خلال العهد العثماني

"بايلك قسنطينة نموذجا"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في:

شعبة: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالبتين:

بوترعة ياسمين
بن شعبان هالة

إشراف الدكتور:

تاحي إسماعيل

لجنة المناقشة			
اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
	أستاذ التعليم العالي	المسيلة	رئيسا
إسماعيل تاحي	أستاذ محاضر-أ-	المسيلة	مشرفا ومقررا
	أستاذ التعليم العالي	المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1441-1442هـ/ 2019-2020م

شكر وعرفان

بعد شكر الله عز وجل على فضلة وحسن توفقيه لنا على إنجاز هذا العمل البحثي فإنه يشرفنا أن نتقدم بشكرنا إلى مؤطرنا الأستاذ الفاضل الدكتور تاحي إسماعيل على كل ما أسنده لنا من النصائح والإرشادات والتوجيهات فكان الأساس والعماد لنا على إتمام هذا العمل المتواضع

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا والحمد لله بنعمته تتم الصالحات

أما بعد

نهدي ثمرة جهدنا المتواضع إلى من حملتنا وهنا إلى وهن وباركتنا بدعواتها أمنا الغالية

العالية زياني

عرسلان حورية

وأيضا إلى من منحنا القوة وأضاء لنا الطريق الصول وكرس حياته من أجل تعليمنا وبث مكارم الأخلاق والذي شجعنا على تكملة مشوارنا الدراسي بوترعة الرحابي

بن شعبان رابح

شكرا لكما ولدينا أطال الله في عمركما وأدام عليكما الصحة والعافية

وإلى كل ما سند من إخوتنا بشرى سلاف اميرة ملاك سعدية وليلى

والى كل من ساهم من قريب او بعيد في انجاز هذا البحث .

بوترعة ياسمين

بن شعبان هالة

مقـــــــدمة

مقدمة:

يعتبر العهد العثماني من العهود المتميزة في التاريخ الجزائري ليس فقط في الجانب السياسي والعسكري، بل أيضا الجانب الاقتصادي الذي يعتبر من أهم عناصر قوة أي دولة والحديث عن الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني هو الحديث على موضوع ذي أهمية ومكانة كبيرة في تلك الفترة، وبما أن الاقتصاد يشمل قطاعات متعددة، ومن أهمها التجارة، فقد جاءت دراستنا المتواضعة لتبحث في هذا الموضوع الموسوم بـ "الحركة التجارية في الجزائر خلال العهد العثماني قسنطينة أنموذجا".

-أسباب اختيار الموضوع:

قد دفعتنا جملة من العوامل لاختيار هذا الموضوع عوامل موضوعية وذاتية.

-أسباب موضوعية:

- لأن في اعتقادنا معظم الدراسات للفترة العثمانية ركزت على الجانب السياسي والعسكري.
- اطلعنا في مسيرة دراستنا للماستر في إحدى المقاييس على الاقتصاد العثماني، ومنه جاء تطلعي لتسليط الضوء على هذه النقاط وتحديدا التجارة.

-أسباب ذاتية:

- الرغبة في التعرف عن بايلك قسنطينة.
- الرغبة في الاطلاع على الحركة التجارية في الجزائر خلال العهد العثماني.
- الرغبة في دراسة بايلك الشرق نظرا لأهميته التي يتمتع بها.

-المنهج المتبع:

أما عن المنهج المتبع في دراسة الموضوع، والذي ارتأينا أن الأنسب لموضوعنا هو المنهج التاريخي، إضافة إلى المنهج الإحصائي الذي وظفناه في معرفة حجم الإنتاج وكمية المبادلات التجارية.

-إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية بحثنا حول موضوع الحركة التجارية في الجزائر في العهد العثماني من خلال إبراز ظروف وعوامل نشاط هذه الحركة، ومدى مساهمتها في الاقتصاد، واندرجت تحت هذا الإشكال المحوري أسئلة فرعية منها:

- ما هي إمكانية ومقومات الحركة التجارية في بايلك قسنطينة؟
- كيف كانت الأوضاع العامة للبايلك؟
- ما هي أهم المبادلات التجارية؟ وكيف كانت حالة أسواق الجزائر العثمانية، وإلى أي مدى مساهمة التجارة في الاقتصاد العثماني؟

-خطة البحث:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، وفي ظل المادة العلمية التي تمكنا من الحصول عليها ارتأينا أن نقسم بحثنا إلى مقدمة، ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة، وأرفقنا الموضوع بملاحق توضيحية مدفوعة بقوائم وفهارس موضوعات وبيبليوغرافيا.

تناولنا في المدخل التمهيدي لمحة جغرافية تاريخية ببايلك قسنطينة، واشتمل الفصل الأول والذي كان تحت عنوان: "بايلك قسنطينة وأوضاعه العامة خلال العهد العثماني"، والذي اندرج تحته ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول الأوضاع الاقتصادية، وفي المبحث الثاني الأوضاع الاجتماعية، والمبحث الثالث الأوضاع الثقافية.

وجاء الفصل الثاني بعنوان: "أهم المبادلات التجارية في أسواق الجزائر العثمانية"، والذي تفرع تحته ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان المنتوج الفلاحي والحيواني، والمبحث الثاني: العبيد والأحجار الكريمة، والمبحث الثالث: الخزينة ومصادر الدخل.

أما الفصل الثالث بعنوان: "التجارة الداخلية والخارجية في الجزائر خلال العهد العثماني"، والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول: عوامل ازدهار التجارة الداخلية، والمبحث الثاني: دور اليهود في التجارة الخارجية، أما المبحث الثالث: سيطرة اليهود على التجارة الخارجية.

-المصادر والمراجع المعتمدة في البحث:

ولإنجاز هذا البحث اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع، وكذلك بعض المجلات والمقالات.

بالنسبة للمصار: محمد صالح العنتري في كتابه فريدة منسية، والذي ساعدنا في معرفة موقع قسنطينة، وكتاب تاريخ بلد قسنطينة لمؤلفه أحمد بن مبارك العطار، والذي تحدث غيه عن تاريخ قسنطينة ومحطاتها، كتاب المرآة للمؤلف بن حمدان خوجة، حيث اعتمدنا عليه في تحديد الفئات الاجتماعية للبايلك، إضافة إلى مصادر أخرى ككتاب قسنطينة أيام أحمد باي لفندلين شلوصر، كما دعمنا دراستنا بمجموعة من المراجع منها: محمد العربي الزبيري التجارية الخارجية والذي احتوى على الأوضاع الاقتصادية لبايلك قسنطينة، ونصر الدين سعيدوني ورقات جزائرية.

ومن أبر الأطروحات التي اعتمدنا عليها: مذكرة ماجستير، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771-1837) لفلة قشاعي، ومذكرة الماجستير بعنوان الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري لعز الدين بموزو.

-العصوبات:

واجهتنا جملة من الصعوبات أثناء بحثنا والمتمثلة في:

- صعوبة التنقل إلى مدينة قسنطينة من أجل الحصول على المادة العلمية.
- عدم التمكن من ترجمة المراجع الأجنبية.

مدخل تمهيدي

المبحث الأول: جغرافية قسنطينة والبايلك

المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن االبايلك

قبيل الدخول في صلب الموضوع المتمثل في الحركة التجارية في العهد العثماني وبقسنطينة تحديدا، ارتأينا أن نضع فصلا تمهيديا خصصناه للتعريف ببايلك الشرق جغرافيا وتاريخيا.

المبحث الأول: جغرافية قسنطينة والبايلك

تقع مدينة قسنطينة بالشمال الشرقي على خطي طول 35° و7° شرقا، وترتفع بـ621 إلى 470 متر عن سطح البحر.[1]

يشمل الشرق القسنطيني الرقعة الجغرافية الواسعة التي كانت تمثل بايلك الشرق[2]، يحد بايلك السرق من الشمال البحر المتوسط ومن الجنوب الصحراء الكبرى غير المأهولة، ومن الشرق الحدود التونسية ابتداء من وادي سوف ومرورا بتبسة الواقعة غير الكاف ووصولا عند طبرقة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب جبال البيبان وقرى بني منصور ومن الجنوب الغربي القرى الصغيرة لسيدي هجرس وسيدي عيسى التي تفصله عن بايلك التيطري.[3]

نجد ببايلك الشرق مجموعة من القبائل موزعة على الأساس الجغرافي أهمها:

- في الشرق: عامر شراقة وأولاد زناتي، أولاد يحي بن طالب ويحمل شيخهم لقب شيخ الدير، وإضافة إلى القبائل المذكورة كان هناك الحناشة والشيانبة وأولاد علي وتيفاش والنمامشة والعمامرة والمعط الله.

ويجد البايلك صعوبة في تحصيل الضرائب بهذه المنطقة.

---

[1] – شعيب محمد المهدي: بن علي: أم الحواضر في الماضي والحاضر، ط1، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1980، ص 80.

[2] – العنتري محمد الصالح: فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها–تاريخ قسنطينة–، مراجعة وتقديم وتعليق، يحي بوعزيز، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 17.

[3] –عائشة غطاس وأخريات: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني، الجزائر، 2007، ص 207.

- وفي الغرب: كل القبائل تدفع الضرائب بصفة منتظمة تبعا للمقادير المحددة من قبل قائد العشور، يوجد بالغرب: التلاغمة، أولاد عبد النور.

وفي الشمال لا تدفع القبائل الساكنة بالساحل (بين المنصورية وإجاية) الحكور ولا العشور عدا المناطق القريبة من الميلية والأراضي المزروعة عموما، نستطيع تحديد هذه الأراضي المزروعة بمحاذاة الطريق الرابط بين الميلية وسكيكدة، فلا تجمع الضرائب في غياب القوة العسكرية.

والساحل من عنابة إلى بجاية تعرف منطقة (جهاته وأقسامه) على التوالي: ساحل عنابة، ساحل القل، ساحل بجاية...، ولم تكن أي جهة من هذه منتظمة في دفع الضرائب.

- أما الجنوب: فهناك الزمول، الحراكتة، جبال الأوراس، أولاد سحنون...، كلها قبائل جبلية، وأخيرا إلى الصحراء بالجنوب التي تضم الزيبان، فإن القبائل الواقعة إلى الجنوب لا تدفع الضرائب إلا إذا استخدم ضدها قوة عسكرية.[1]

ينقسم بايلك قسنطينة إلى أربعة مناطق:

1-المنطقة الساحلية:

تتكون في مجملها من سلاسل جبلية موزاية للبحر ابتداء من نواحي بجاية وانتهاء بالقالة، وهي في قسمها الغربي أكثر ارتفاعا وقوية من البحر، وهذا ما يظهر في تدرج انخفاض السلاسل الجبلية من الغرب إلى الشرق: البابور 2004م، القل 1103م، القالة 659م، وتمثل هذه الكتل الجبلية الساحلية مدة سهول ضيقة تتشكل من الأنهار التي تنتهي إلى البحر مثل سهول الصموم بالقرب من جنجن بالقرب من جيجل، بالإضافة إلى السهل الواسع الذي يمتد جنوبا، وأغلب هذه السهول تتوفر على تربة خصبة.

[1] - أحمد يسياوي: البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، 2013-2014، ص 15.

وقد كان للمناخ السائد في هذه المنطقة الساحلية أثر إيجابي على الاستقرار البشري والإنتاج الفلاحي والحيواني، فاعتدال درجات الحرارة وضيق الفوارق الفصلية والتي يقدر معدلها السنوي 15 درجة، وكذلك نسبة التساقط التي قدرت بـــ 700ملم، و1000ملم، أما الثلوج فلقد اقتصرت على المرتفعات الجبلية مثل جبال البابور التي تسجل بها نسبة تساقط الثلوج 156 يوما في السنة، على أن اعتدال المناخ وارتفاع نسبة التســـاقط هـــي الميـــزة الأساسية لمناخ المنطقة، مما ساعد على وجود غطاء نباتي كثيف.[1]

2-منطقة الهضاب أو السهول المرتفعة:

هي سهول مرتفعة وجبال متوسطة الارتفاع، ويطلق على السلاسل الجبلية هذه اسم جبال الأطلس، وتتوجه من الشرق إلى الغرب، وتسمى واحدة منها بالأطلس الصغير، تبدأ من طبرقة في أيالة تونس وتمتد على طول البحر الأبيض المتوسط حتى مملكة المغـــرب، والأخرى تسمى بالأطلس الكبير وغالبا ما تربط هاتين السلسلتين المتـــوازيتين الأطلـــس الكبير والصغير مقاطعة قسنطينة، كذلك بين هاتين السلسلتين في وســـط مجموعـــة مـــن الجبال ترتبط بالأطلس الصغير، وتشرف قسنطينة على سهول واسعة تمتـــد إلـــى جبـــل الأوراس جنوبا وإلى سفوح جبال جرجرة[2] إلى الجنوب الغربي، وتسمى بمنطقة الهضاب، ويتكون من إقليمين ويفصل بين هذين الإقليمين حدود تونس وغربي حتـــى إلـــى جبـــال البيبان، ويفصل بين هذه الإقليمين بالتل والجنوبية بالسياخ، وقد تميز منطقة الهضاب قلـــة أمطارها وعدم انتظامها، تتراوح نسبة التساقط ما بين 400و 800ملم، ما أدى إلى فقـــر الغطاء النباتي وأيضا هبوب الرياح الحارة القادمة من الجنوب[3] (السيروكو).[4]

---

[1] – فلة قشاعي: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1989-1990، ص ص 2-3.

[2] – عز الدين بموزو: الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري أرنست مارسيه نموذجا، مـــذكرة لنيـــل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، تخصص تاريخ وحضارات البحر الأبيض المتوسط، قسم التاريخ، كليـــة العلـــوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص 45.

[3] – فلة قشاعي: المرجع السابق، ص ص 5-6.

[4] – السيروكو: الرياح الحارة من الجنوب صيفا، نفسه، ص 6.

3-المنطقة الجبلية الجنوبية:

تتشكل من سلاسل جبلية متصلة، تمتد من الغرب إلى الشرق ابتداء من جبال الحضنة التي تتأثر بالمناخ الصحراوي، وتشرف على الهضاب العليا في جهاتها الشرقية، تليها كتلة جبال الأوراس التى تشكل حاجزا طبيعيا، يبعد عن الهضاب المرتفعة الواقعة إلى الشمال تأثير المناخ الصحراوي، ولا سيما وأنها تتميز بمعدل مرتفع نسبيا من الأمطار تتراوح ما بين 500و800ملم، ومما قل من الأضرار الناتجة عن عدم انتظام التساقط.

وإلى الشرق من جبال الأوراس، تتألف المنطقة الجبلية من سلاسل جبال النمامشة وتبسة، وهي في الواقع امتداد طبيعي للأوراس، وهذه السلاسل تتأثر عادة بالمناخ الصحراوي لقلة ارتفاعها الذي لا يتجاوز في الغالب 1.400م، ولانفتاح أوديتها على الرياح القادمة من الصحراء ولندرة أمطارها التي لا يتعدى متوسط التساقط فيها من 400م، مما اضطر السكان إلى التحول إلى الحياة الرعوية المعتمدة على تربية المواشي والخيول والجمال، وأيضا ممارسة الزراعات المروية ببطون الأودية التي تحتفظ بالماء.[1]

4-المنطقة الصحراوي:

تشتمل على الصحراء الشرقية المعروفة بجفافها وارتفاع درجة حرارتها التي تصل في بعض الأحيان إلى 55° في الظل، كما هو الحال في مدينة توقرت التي لم تعرف أكثر من 25 يوما ممطرا في السنة بنسبة تساقط ضعيفة لا يتتجاوز 58مم، وتميزت هذه المنطقة الصحراوية بقلة أمطارها التي تكاد تنعدم في بعض الجهات، وكذلك بهبوب رياح حارة تتسبب في الغالب في إثارة عواصف رملية شديدة، وهذا من أجل الغطاء النباتي يكاد منعدما بهذه المنطقة، وأيضا الجفاف الذي يعود إلى عدم تأثره بالرياح

[1] – فلة قشاعي: المرجع السابق، ص ص 6-7.

الشمالية الغربية المحطة بالرطوبة، حيث نتج عن هذا الجفاف أن أصبح المناخ جافا قاريا شديد البرودة ليلا في فصل الشتاء، ومرتفع في الصيف.[1]

المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن البايلك

تعتبر مدينة قسنطينة من المدن الجزائرية الأكثر عراقة، وقد كانت على مر العصور محطة لأنظار الطامعين من الغزاة والمغامرين من الغزاة والمغامرين والعابرين والرحالين، وأيضا الدور الإيجابي الذي أنيطت بحملة هذه المدينة في سبيل حماية الحضرة الحفصية.[2]

ومع بداية القرن الخامس، احتل الوندال إفريقية وسقطت قسنطينة في سيطرتهم عام 455م، ثم غادروها سنة 534م، ونتيجة لاهتمامهم بالمدن الساحلية بصفة خاصة، ولم يخلف الوندال في المدينة آثارا تذكر عددا من بعض النقود الوندالية، ودخل البيزنطيون المدينة على أنقاض الوندال، وحولت إلى مقر الحكم العسكري، وأدخلوا عليها بعض التعديلات خاصة فيما يخص الجانب الدفاعي، غادروها سنة 674م بعد ثورة السكان ضدهم، وبعد غزو الوندال والبيزنطيين جاءت الفتوحات الإسلامية إلى إفريقيا 647م، وبقيت مدينة قسنطينة صامدة لأكثر من 70 سنة، تميزت فيها بعدم الاستقرار وسيادة الفوضى من جراء الصراعات الداخلية، ومع بداية القرن 8م، ومع بداية الحكم الزيري استرجعت المدينة استقرارها وازدهرت لتصبح أهم المراكز الإسلامية الحضرية بعد تونس وبجاية، وخلف الطابع الإسلام تغيرات جذرية على الطابع العمراني المتمثلة في المساجد، السوق والمحلات.[3]

---

[1] – فلة قشاعي: المرجع السابق، ص 7.

[2] – أحمد بن مبارك العطار: تاريخ بلدة قسنطينة، تح، تع، تق، عبد الله الحمادي، دار الفائز للطابعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2011، ص 43.

[3] – نبيل سليماني: إعادة بعث مدينة قسنطينة ودورها في العهد العثماني حوليات التاريخ والجغرافيا مجلة دولية علمية، ع 9، مخبر التاريخ والحضارة والجغرافيا التطبيقية بالمدرسة العليا للأساتذة، بوزيعة، الجزائر، ديسمبر 2015، ص ص353-354.

ومع بداية القرن 16، وبالتحديد سنة 1520 دخل الأتراك مدينة قسنطينة بعد سيطرتهم على معظم المدن الساحلية بدعوة من الأهالي لمساعدتهم ضد التحرشات الأوروبية، ودام حكمهم ثلاث قرون، ولم يمض وقت طويل حتى استعادت مكانتها كعاصمة لأول تقسيم إداري للجزائر في العهد العثماني كعاصمة لبايلك الشرق. [1]

دخل العرب المسلمون الشمال الإفريقي في عهد عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين،صدر الأمر من الخليفة إلى مصر عبد الله بن سعد بن أبي سرح بالهجوم على إفريقيا الشمالية، فقدمها إلى أن التقى مع الوالي البيزنطي جرجير، بعد مغادرة ابن أبي سرح لإفريقيا، حدثت اضطرابات ونزاعات بين مختلف المسؤولين البيزنطيين، وما إن استقر الحكم على يد معاوية بن أبي سفيان حتى عادت الخلافة إلى التفكير في فتح الشمال الإفريقي، فوجهت لذلك معاوية الذي دخل إفريقيا، وبعد سنة 46 وجه الخليفة إلى إفريقيا عقبة بن نافع ثم عينه واليا عليها، فأسس مدينة القيروان[2]، والحق أن مدينة قسنطينة في نهاية العصر الوسيط كانت تابعة من الناحية السياسية للدولة الحفصية، وأن ملوك هذه الدولة قد عهدوا لأبنائهم ولنواب بتسير أمورها السياسية والإدارية، إلا أن هذه الظروف قد تغيرت وجاءت على المدينة مرة أخرى، تميزت بالاضطرابات والتي كانت في حقيقتها صورة عاكسة للأوضاع التي كانت تعيشها الدولة الحفصية. [3]

وإذا كانت الدولة الموحدية قد نجحت في توحيد منطقة شمال إفريقيا لتشكل دولة قوية تقف في وجه الأطماع والتحرشات الأوروبية، أن سقوط هذه الدولة أدى إلى ظهروا ثلاث كيانات سياسية أو دويلات هي: الحفصية، الزيانية والمرينية، كانت الدول الثلاث الحاكمة في أقطار الشمال الإفريقي في حالة الضعف الشديد، مما ساعد على تفكك السلطة

---

[1] – نبيل سليماني: المرجع السابق، ص 354.

[2] – محمد الميلي، عبد الله شريط: الجزائر مرآة التاريخ، ط1، مكتبة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1965، ص 53.

[3] – خديجة بورملة: قسنطينة في جغرافية رحلة حسن الوزان، مجلة عصور الجديدة، ع 18 خريف أكتوبر، قسم التاريخ وعلم الآثار، مخبر كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2015، ص 47.

السياسية وانتشار الفوضى، تقلصت سلطة بني عبد الواد وافك معظم المغرب الأوسط من قبضتهم وتمزقت إمارتهم، بسبب منافسات الأسرة الحاكمة، ومؤتمرات كبار الموظفين، وتدخل الحفصيين في شؤونهم، واستغلت المناطق الواقعة بين مملكة عبد الواد والممتلكات الحفصية ضعف السلطات الزيانية والحفصية، وخضعت بلاد القبائل لسلطان إمارة كوكو وسيطر حاكم قسنطينة الحفصي على المنطقة الواقع بين بونة (عنابة) والقل بعد أن تخلص من السيطرة الحفصية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن السلطة الحفصية قد فقدت جزءا كبيرا من أراضيها، فالسلطان أبو العباس عبد العزيز ملك بجاية في صراع حاد مع أخيه أبي بكر حاكم قسنطينة، لأن هذا الأخير كان يرغب في توسيع حدود ولايته[2]، فالسلطان أبو العباس بدأ بالسيطرة على مدينة قسنطينة التي دخلها في رمضان 771هـ، ثم استدعي بعدها إلى تونس التي سيطر عليها الثائرون، وبعد أن أصبح أبو العباس على رأس الدولة الحفصية قرب إليه وجوه بلد قسنطينة التي هي مسقط رأسه وموضع تربيته ليحصل منهم حاشية تساعده في الحكم، والحق أن السلطان أبو العباس في تونس نجح في استمالة مواطني الإمارة، لذلك ساد الأمن والاستقرار وتميزت العلاقة معهم بالاحترام.[3]

كانت وضعية الجزائر آنذاك في حالة من الفوضى والضعف السياسي والعسكري، أدى إلى استنجاد الأهالي بالأتراك عروج[4] وخير الدين[1]، حيث تمكنا من طرد الإسبان

---

[1] – محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، د.د.ن، د.ب، 1969، ص 15.

[2] – صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي (1514–1830)، ط1، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص10.

[3] – علال بن عمر: قسنطينة في العهد الحفصي: محور صراع وتنافس بين دول المغرب، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 3، ص 68.

[4] – عروج: بضم العين وضم الراء، وهي عربية صميمة معناها الارتفاع والصعود، وقيل ولد ليلة المعراج فدعاه أبوه عروج تيمنا بذلك الحدث العظيم، للمزيد ينظر: أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492–1792، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، د.ت، ص 160.

جيجل، وفي عام 1521 تمكن خير الدين من السيطرة على القل وعنابة وقسنطينة عام 1522، وركز بالأولى حامية من 1500 جندي والثاني 600 جندي، وكان اسم قائد حامية قسنطينة يوسف، وحدتهم على**تحسين** علاقاتهم لضمان تموين حامياتهم العسكرية خاصة قسنطينة.

وبعد أن عاد خير الدين إلى الجزائر عام 1525 حرر قلعة البنيون وهزم حملة أندري دوريان في شرشال 1531، غزا تونس وفتحها 1533 وشن الملك الحفصي حملة على تونس 1534، واضطر خير الدين إلى الانسحاب منها.

وعندما وصل أراد الدخول لراحة منعه السكان، إلا أن تدخل الشيخ الفكون والقائد يوسف، وأقنعوه بالتمركز خارجها، لما تولى الصالح رايس 1552-1556 قام بحملة على ورقلة وتقرت، استعان في ذلك بأهل إمارة بني عباس، ولما عاد خير الدين تزوج ابنة الأمير كوكو وواصل الحرب ضد بني عباس، حيث جرى الصلح بينه وبين أحمد المقران الذي قتل زمن صالح رايس.

وقد توطت العلاقة بين خير الدين وإمارة كوك، وخصوصا بعد أن تزوج خير الدين ابنة أميرها ليواصل بعدها الحرب ضد إمارة بني عباس، أما عن علاقته بعائلة المقراني فقد انتهت بالصلح بين الطرفين إلى غاية مقتل أحمد المقراني.[2]

ومجمل القول فإن بايلك الشرق وعاصمته قسنطينة ومميزاته الجغرافية والطبيعية والتاريخية شكل تميزا مقاربة بمناخ الأقاليم، فهو يحتل موقعا استراتيجيا يربط الصحراء جنوبا بالساحل شمالا، ويمتد حدوده شرقا من إفريقية إلى بايلك التيطري غربا، يتميز باتساعه وتنوع تضاريسه خصوصا السهول التي تميز الأقاليم، إضافة إلى وفرة الأمطار

[1] – خير الدين: اسمه "حضر" اشتهر بلقب بربروس أي ذو اللحية الشقراء وأطلق عليه السلطان سليم الأول لقب "خير الدين"، ولد في حدود 1472 بجزيرة ميد يدللي بعد أخيه عروج، للمزيد ينظر: محمد دراج: الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512-1543)، دار الأصالة، الجزائر، 2013، ص 165.

[2] – محمد الصالح العنتري: المصدر السابق، ص ص 27-29.

والمياه مما وفر مقومات اقتصادية للأقاليم سنتحدث عنها لاحقا خصوصا في الجانب الفلاحي.

الفصل الأول

الأوضاع العامة لبايلك قسنطينة

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية

المبحث الثالث: الأوضاع الثقافية

وبعد أن تحدثنا في الفصل التمهيدي عن التعريف الجغرافي والتاريخي لبايلك قسنطينة، نأتي في هذا الفصل للحديث عن الأوضاع العامة لهذا الإقليم.

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية

كانت قسنطينة قبل الفترة العثمانية مدينة عامرة ومزدهرة شهدت حركة تجارية واقتصادية، حيث وصفها الإدريسي: «أنها مدينة كبيرة وبها أسواق وتجار، اشتهرت بزراعة الحنطة والشعير والسمن، وكانت تعد من المراكز التجارية الهامة للمبادلات التجارية والبضائع، وكانت تربطها علاقة تجارية مع البلدان الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط، وبقيت مدينة قسنطينة محافظة على هذا الازدهار والحيوية الاقتصادية خلال العهد العثماني، واستطاعت بفعل هذه الحيوية أن تستقطب الأرياف المجاورة»[1]، ويمكن توضيح النشاط الاقتصادي على النحو التالي:

أولا: الزراعة

تعتبر المورد الرئيسي الذي يؤمن معيشة غالبية السكان، وقد ساعدهم على ذلك تنوع التضاريس والمناخ والتربة الخصبة، واتساع الأراضي الزراعية، ومن هذه المنتوجات نجد:[2]

1-القمح:

كان القمح يأتي على رأس المحاصيل الزراعية في الجزائر، لأنه كان يمثل على شكل خبز أو كسكس المصدر الأساسي لغذاء السكان.[3]

---

[1] – راوية وآخروك الحياة الثقافية في مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني، مذكرة مكلمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2014-2015، ص 12.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، ط3، دائر البصائر الجديدة، الجزائر، 2012، ص 30.

[3] – أمين محرز: الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671)، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 176.

وحسب قول وليام شالر: «قلما يزرعون أية حبوب أخرى غير الحنطة والشعير والكمية التي يزرعونها هي الأكثر».[1]

حيث أن لخصب الأراضي المتواجدة على الأطلس التلي كانت مخصصة لزراعة القمح، كما يعتبر قمح متيجة أقل جودة من غيره، ولونه يميل إلى السواء، وكمية النشاء فيه أقل من تلك التي تحتوي عيها القموح الأخرى، ولا يمكن خزنه أكثر من سنة لأنه يتعرض للفساد، حتى ولو كان البذر من مكان آخر، وهذا ناتج عن جو المنطقة ومناخها، ويقول الفلاحون أن اللون القريب من السواد ناتج عن كثرة الندى الذي يتساقط على القمح قبل فترة النضج، حيث يذكر حمدان خوجة أنه كان أحد المالكين في المنطقة ويزرع سنويا في هذا السهل لحسابه الخاص حوالي مائة وسنين حمولة حمل من القمح وعشرين من الشعير، حيث أن المجتمع الجزائري اعتنى بزراعة الحبوب كونه أساس المعيشة، فلا نجد منطقة خلية من زراعة الحبوب.[2]

2-الشعير:

كان الشعير يزرع في الأراضي الأقل جودة، حيث يعطي محصولا أفضل من القمح، ولقد كان مردود القمح يتراوح ما بين ثمانية وإثنا عشر قنطارا في الهكتار، أما مردود الشعير فكان في المتوسط تسعة عشرة قنطار تقريب، وقد يصل أحيانا أربعين قنطار في الهكتار الواحد.[3]

[1] – شالر وليام: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تع وتق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 29.

[2] – حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تق، تع: العربي الزبيري، د.ط، منشورات الجزائر، 2005، ص 49.

[3] – أمين محرز: المرجع السابق، ص ص 176-177.

3-الأشجار المثمرة:

ارتبطت بالمناطق الجبلية وأراضي الفحوص القريبة من مدن قسنطينة وعنابة وميلة، وبجاية وجيجل، ومن أنواع هذه الأشجار التين، الكروم، الخوخ، التفاح، الإجاص، كان إقليم الشرق الجزائري يتميز بغطاء نباتي معتبر كالقلين، حيث تستعمل ثمارها كغذاء للسكان.[1]

4-البقول والخضار:

تختلف أنوعها كالطماطم والخيار والبصل والبطاطس والفلفل والدلاع والبطيخ الطويل، الذي أصحبت فحوص المدن تنتج منه كميات كبيرة توجه إلى أسواق المدن للاستهلاك، وقد حفظت لنا سجلات الدولة ومذكرات الرحالة أسعار بمختلف هذه البقول والثمار، كمثال: كانت مائة حبة من البصل تباع بـ 30 سنتيما ومائة حبة من الطماطم بما يعادل فرنكا واحدا عند نزول الجيش الفرنسي بمدينة الجزائر 1830.

5-المزروعات ذات الطابع التجاري:

كالقطن والكتان والأرز والتبغ، فكان الأرز ينتج بنواحي مليانة بالقرب من معسكر ومستغانم، وفي الجهات الغربية من متيجة، وقد بلغ ما كان ينتج منه أواخر القرن الثامن عشر ستة آلاف صاع، وكذلك القطن كان يستنبت في سهول منيا والشلف وجهات مستغانم.

أما التبغ فكان يزرع في نواحي عنابة وفي الجهات دار السلطان، حيث تميز تبغ وادي سوف الممزوج بالحشائش الطبيعية بطيب نكهته وإقبال المدخنين عليه حتى أصبح القنطار منه يباع لا يقل 20 بوجو، ويضاف إلى المزروعات ذات الطابع التجاري إنتاج العسل والشمع التي كانت تشتهر به الجهات الشرقية.[2]

---

[1] – فلة قشاعي: المرجع السابق، ص 11.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: الجزائر في التاريخ، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 59.

ثانيا: الرعي وتربية الحيوانات:

تعتبر من الأنشطة الاقتصادية الأساسية في الشرق الجزائري، ويتجلى النشاط الاقتصادي في عدد المواشي خاصة الأغنام، وقد نتج عن هذا النشاط الرعي وتربية الحيوانات عدة عوامل استهلاكية تدخل في الصناعة كإنتاج الزبدة، كما كانت قسنطينة والقل تنتجان كمية كبيرة من جلود الماعز.[1]

1-زراعات أخرى:

أ-التبغ:

تنتج في ضواحي عنابة، ومدينة الجزائر كانت تصدر كمية إلى تونس وطرابلس.[2]

ب-القطن:

يعتبر القطن من بين المحاصيل الزراعية الهامة التي أدخلوها العرب لبلاد المغرب، ومنها انتقلت زراعته لأغلب المناطق لما له من أهمية خاصة في صناعة النسيج.[3]

ثالثا: الصناعة

عرف المجتمع الجزائري في العهد العثماني صناعة تقليدية، كانت تستمد خاماتها الأولية في أساسها من الإنتاج الزراعي والحيواني، وقد أدى تنوع المواد الخام إلى تنوع الإنتاج، فكانت لكل منطقة صناعتها الخاصة، ومن أهم الصناعات أو الحرف التي مارسها المجتمع الجزائري هي:[4]

---

[1] – عز الدين بوموز: المرجع السابق، ص 11.

[2] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة، الجزائر، د.ت، ص ص 310-311.

[3] – مختار حساني: تاريخ الدولة الزيانية الأحوال الاقتصادية والثقافية، ج2، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 31.

[4] – شالر وليام: المصدر السابق، ص 94.

1-الصناعة النسيجية:

تعتبر الصناعة النسيجية من أهم الصناعات المحلية التي تعتمد في نشاطها على إرضاء متطلبات أسواق المدن ولعل أبرزها[1] صناعة الحايك والأحزمة المطروزة والزرابي والقندورة والبرانيس[2]، فالنسج عبارة عن تقاطع خيوط طويلة تمسى بخيوط السداد، حيث يختلف المنسوج في مظهره ونوعه تبعا لاختلاف تقاطع الخيوط وتركيبها، وعملية التقاطع تؤدي إلى اختفاء فريق من الخيوط السدى تحت إحدى اللمحات وظهور فريق آخر في الوقت ذاته.[3]

2-صناعة الحلي:

حسب حسن الوزان فقد امتاز سكان قسنطينة بالتحضر ومزاولة الحرف، ففي قسنطينة كان عدد الحرف يناهز العشرين على رأس كل حرف، واشتهرت بالصناعات المعدنية، خاصة النحاس، وتعتبر الصناعة من أهم وأعرق الحرف بقسنطينة.

3-الصناعة الغذائية:

يتمثل في استخراج الزبدة والحليب وطحن الحبوب، ولقد كانت هذه وظيفة النساء[4]، وعرفت منطقة القبائل بصناعة الزيوت وتربية النحل.[5]

4-الصناعة الخشبية:

مثل المعلاق الصغير والمغارف الكبيرة والقصعمات والصناديق والخزائن والطاولات والخناجر والمناجل...الخ، وتقوم عليها صناعة النقش على الأدوات المنزلية

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص 33-34.

[2] – أندري برتيان وآخرون: الجزائريين الماضي والحاضر، تر: رابح اسطمبولي، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 198.

[3] – سميحة ديقل: صناعة الحلي بقسنطينة خلال العهد العثماني، مجلة المواقف، ع 10، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 11 ديسمبر 2016، ص ص 178-179.

[4] – حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 36.

[5] – فندلين شلوصو: قسنطينة أيام أحمد باي 1832-1837، ترك أبو العيد دودو، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص ص 88-96.

كالصناديق والأبواب والنوافذ وقصع عصر الزيتون وأركان الأبواب وإطاراتها العلوية والسفلية، ومن أشهر الأشجار التي تستغل أخشابها في هذه الصناعات الخشبية البلوط والزان والزيتون والعرعار والصنوبر والزنوج والأرز والفرنان.[1]

بعد الحديث عن الزراعة والصناعة في بايلك الشرق تبين لنا أن هذا الإقليم يزخر بأهم المنتوجات الزراعية والصناعية التي لبت حاجة السوق المحلية، وحققت الفائض خصوصا في المنتوج الزراعي كالقمح الذي أخذ شهرة عالمية وأخذ طريقه إلى الأسواق، وأدى هذا الفائض من الإنتاج إلى تراوح قطاع التجارية الداخلية والخارجية.

أ-التجارة الداخلية:

كانت المبادلات التجارية المحلية بين سكان الأرياف والمدن تنظم داخل الأسواق الأسبوعية، حيث يتم تبادل السلع بالنقود والمقايضة، وعرفت الأرياف هي الأخرى حركة تجارية واسعة فمنها الأفقية التي تتم في المناطق الشمالية، ومنها العمودية التي تتم في القبائل الجنوبية.

ومن أهم الأسواق الأسبوعية التي عرفتها الأرياف الجزائرية والتي تعقد في مختلف المناطق التلية وهي:

دار السلطان: وكانت الأسواق تقام بها يوم من أيام الأسبوع مثل: البليدة وبوفاريك.

بايلك التيطري: تعقد فيها عدة أسواق منها العذاورة، أولاد مختار، أولاد عنان، وأهمها: سوق الربايع بالقرب من قسنطينة.

بايلك الشرق: سوق أولاد عبد النور والحراكتة، والتلاغمة، والسقنية.

بايلك الغرب: حيث كانت توجد بها كثير من الأسواق منها: أولاد عباد، وأولاد الأكراد بالشلف، وأهمها سوق اللوحة في تيارت.[2]

---

[1] – يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص 522.

[2] – أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص ص 240-241.

إضافة إلى الأسواق الأسبوعية يتم فيها تبادل منتوجات الصحراء وإفريقيا المتمثلة أساسا في التمور والماشية والأصواف وريش النعام بمنتوجات التل المتمثلة أساسا في الحبوب والزيوت والتين...الخ، كما تعقد أسواق سنوية يتم فيها تبادل منتوجات المناطق الجبلية بمنتوجات المناطق السهلية.[1]

حيث كانت التجارة الداخلية محتكرة من طرف اليهود الذين استغلوا علاقاتهم بالحكومة في السيطرة عليها، حيث كانوا يشترون المنتوجات المحلية بأرخص الأسعار من الأسواق ويبيعونها بثلاثة أو أربع أمثال سعر الشعراء سواء في الخارج أو الداخل...، وأيضا كانت تشتري الصوف من القبائل الصحراوي بسعر زهيد وتبيعهم الحنطة بسعر مرتفع لا يهمها سوى الربح الفاحش حتى في أوقات المجاعة، وكان لسيطرة اليهود على السوق الداخلية أدت إلى قيام ردود فعل عنيفة ولا سيما أما المجاعات.[2]

ب-التجارة الخارجية:

مهما كانت أهمية التجارة الداخلية، فإنها تبقى استهلاكية ومحدودة الربح والنجاح، إن لم تكن هناك تجارة خارجية مكملة لها، ولهذا فإن التجارة الجزائرية لم تكن مقصورة على المستوى الداخلي بل امتدت إلى ما وراء الحدود.[3]

وهي المبادلات بين البلدان الأخرى، إذ كانت هناك مبادلات تجارية مع تونس وتنطلق من قسنطينة، حيث تكونت القافلة التجارية من ثلاثمائة بغل إلى تونس تحمل إليها الصوف والجلود المدبوغة، وتستورد منها المصنوعات الأوروبية وبعض المنتوجات المحلية مثل التوابل والقهوة والأقمشة الحريرية.

كان تجار قسنطينة يستعينون بجماعة من المحترفين اليهود لتعبير بعض السلع وتحديد أسعارها في البيع والشراء، وتذكر جميع المصادر أن قافلة قسنطينة هذه تحقق في

[1] – صالح عباد: المرجع السابق، ص 339.

[2] – محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 106.

[3] – أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص 345.

كل مرة أرباحا تزيد عن نصف رأس المال الذي يقدر شهريا بخمسمائة ألف فرنك، وإلى جانب هذه الأرباح كانت تعود بالمواد اللازمة لتشغيل سائر الجمعيات المهنية، وتلبية حاجيات السكان.[1]

ويصدر بايلك قسنطينة الحبوب إلى أوروبا كمعدل استوردته مارسيليا سنويا من موانئ الشرق الجزائري يتراوح ما بين 230-260 ألف قنطار من القمح.[2]

تكملة للأوضاع العامة للبايلك وبعد أن تطرقنا للأوضاع الاقتصادية ممثلة في النشاط الفلاحي والصناعي والتجاري ننتقل إلى الأوضاع الاجتماعية.

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية

تميز الوضع الاجتماعي للجزائر خلال العهد العثماني بتمايز السكان حسب جنسهم ونمط معيشتهم وأسلوب حياتهم[3]، حيث ذهب عدد كبير من المؤرخين والباحثين إلى اعتبار إقليم الشرق الجزائري هو الإقليم الأكثر سكانا في إيالة الجزائر ولم تكن الإحصاءات دقيقة لعدد السكان[4]، وقد قدر شالر وليام أن عدد سكان أقل وليس أكثر من مليون نسمة[5]، وقبيل الاحتلال كانت تقديرات الفرنسيين لعدد سكان قسنطينة بـ 20 ألف نسمة...أما عدد سكان مقاطعة قسنطينة في عهد الحاج أحمد باي فكان 200.000 نسمة، أما عن تعداد السكان بعد الاحتلال فقد قوة إحصاء 19 جانفي 1842 عدد السكان.[6]

يمكن أن نقسم سكان الجزائر إلى صنفين متميزين لسكان المدن وسكان الريف:

---

[1] – محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 153.

[2] – نفسه، ص 95.

[3] – معروف بالحاج: تلمسان أوضاع الجزائر الاجتماعية والاقتصادية فلال القرنين (16-17م)، مجلة الآداب، ع 12، أكتوبر 2007، ص 60.

[4] – عز الدين بموزو: المرجع السابق، ص 49.

[5] – وليام شالر: المصدر السابق، ص 38.

[6] – عزي الدين بموزو: المرجع السابق، ص 49.

1-العرب:

وهم البدو يسكنون الخيم، ثروتهم الوحيدة امتلاكهم للماشية، والعرب ينقسمون إلى عرب وشاوية لهم عادات واحدة ولا يختلفون إلا في اللغة، حيث يتكلم الشاوية لغة خاصة لا تشبه لغات العرب الآخرين.[1]

2-الأتراك:

يحيط الغموض بأصل الأتراك على المسرح السياسي في الشرق الأوسط، مرتبطا من قريب أو بعيد بانثيال مغول جنكيز خلال القرن 13 ميلادي عبر سهوب آسيا الوسطى على البلدان المجاورة[2]، وتعتبر فئة الأتراك من الفئات الاجتماعية متمسكة بلغتها التركية، تخضع لنظام قضائي ولها امتيازات خاصة، يرتادون الثياب المطرزة، غير أن الامتيازات هؤلاء لا تتجاوز الامتيازات الظهرية، فليس لهم الحق في السلطة حيث اتضح انعزال الأتراك عن المجتمع الجزائري".

3-الكراغلة:

يرى حمدان خوجة أن الكراغلة هم أبناء الأتراك أو سلالتهم وخصهم بأنهم آبائهم، دون أن يحددوا عن كانوا من الإنكشارية أو غير ذلك.[3]

وحسب حنيفي هلايلي: فهي طبقة أبناء الأتراك الذين ولدوا في الجزائر من أمهات جزائرية، وهي في نظرة الأتراك نتاج اجتماعي أدى منهم مرتبة فأطليها عليها (أبناء العبيد) أو الكراغلة[4]، يشكل هؤلاء الكراغلة طائفة قوق الطوائف الأخرى، ولكن تحت طائفة الأتراك، بل كانوا متواجدين في الأرياف وعلى الرغم من حركات التمرد التي

---

[1] – يمينة سعودي: الحياة الأدبية في قسنطينة خلال الفترة العثمانية، مذكرة ماجستير في الأدب الجزائري القديم، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص 40.

[2] – أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 1982، ص 11.

[3] – صالح عباد: المرجع السابق، ص 357.

[4] – حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 116.

تزعمتها الكراغلة على السلطة أبنائهم الأتراك إلا أنهم احتفظوا ببعض الامتيازات مثل حق الانخراط في الإنكشارية.[1]

أ-الحضر:

سميت بالحضر أو البلدية (فتح الباء سكان اللام كسر الدال) أولهم الجزائريون أصالة الذين توطنوا مدينة الجزائر[2] وهم صنفان: صنف البلديين وصنف الأندلسيين البلديون هم أهالي ولدوا بمدينة واستقرت عائلتهم بها منذ القديم كانوا يشتغلون في مدينة الجزائر أغلبهم يزاولون التجارة ويملكون حوانيت وموضوع تجارتهم الرئيسي هو المواد الغذائية كما يشتغل بعضهم الصناعة، والأندلسيون هم أولئك الذين جاءوا من ممالك أرغونة بلنسية، قطلونيا وغرناطة، ويقسم الأندلسيون إلى صنفين: المدجنون وهم الذين خرجوا من غرناطة والأندلس والثغربون وهم الذين جاؤوا من ممالك أرغونة يزاولون الأندلسيون في مدينة الجزائر حرفا عديدة، بعضهم يصنع الأسلحة والبعض يصنع ملح البارود على الرغم من الوضعية الحسنة التي كان يعيشها حضر مدينة الجزائر والامتيازات التي منحها إياهم الأتراك، إلا أنهم أبعدوا عن السلطة مثل كل الطوائف من غير طائفة الأتراك.[3]

ب-جماعة الأشراف:

قليلة العدد، وتميزت عن باقي الحضر بانتسابها إلى آل البيت حسب التقاليد المتعارف عليها، فقد اشتهر أغلب أفرادها بالورع والتقوى وهذا ما أكسبهم احتراما وتقديرا لدى الحكام وباقي السكان، فخصهم بعض الدايات بالعطايا والمساعدات مثل الداي

[1] – حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 166.

[2] – نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر منذ أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، درا الحضارة، الجزائر، 2006، ص 143.

[3] – صالح عباد: المرجع السابق، ص ص 358-359.

محمد بقطاش الذي أوقف لصالحهم بعض الأملاك وساهم في إنشاء زاويتهم 1121هـ/1709م، هذا وقد اندمج أغلب أفراد هذه الجماعة في طبقة الحضر.[1]

ج-جماعة البرانية:

تتألف من المجموعات السكانية التي هاجرت إلى المدن الكبرى كالجزائر وقسنطينة وتلمسان وغيرها للإقامة والعمل، وقد فرض عليها الوضع الاجتماعي ونوعية النشاط الاقتصادي[2]، واختصت كل جماعة من جماعات البرانية بوجه عام في القيام بأعمال معينة في مدينة الجزائر، وفيما يلي ذكر لأهم تلك الجماعات التي كانت تشكل إحدى مكونات التركيبة السكانية.

د-بنو ميزاب:[3]

يعود الوجود الميزابي في مدينة الجزائر إلى فترة سابقة العام 1541، ولقد تميزت هذه الجماعة من الناحية المذهبية باتباع أفرادها المذهب الإباضي الخارجي، كما تمتع الميزابيون بتقديم يد العون للمعوزين وذو الحاجة وذلك بما كان يتم جمعه في إطار الجماعة من مساهمات، وكان بنو ميزاب يقدر عددهم بمدينة الجزائر ببضعة مئات، وكانوا يشكلون أهم فئة اقتصاديا من بين فئات البرانية الأخرى، فقد اشتغل عدد كبير منهم في التجارة ولا سيما كبقالين، جزارين وحمامين، لقد لعبوا علاوة على ذلك دورا نشطا في تجارة القوافل الصحراوية.0

هـ-البساكرة:

تشكلت هذه الجماعة من سكان الجنوب الشرقي للإيالة، فقد ضمت إلى جانب العنصر البسكري ذاته، عناصر أخرى وفدت من مناطق الزيبان وكان البساكرة يقومون عموما بأعمال وضعية في المدينة وضواحيها، فقد كانوا سقائين وحمالين، كما عمل

[1] – ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص 99.

[2] – نفسه، ص 99.

[3] – بنو ميزاب أو الميزابيون: نسبة إلى منطقة ميزاب الصحراوية المشهودة بواحاتها السبع، غرداية، وبني يزقن، وضاية بن داوة، والعاطف وزلفاتة والقرارة وبريان، ينظر: أمين محرز: المرجع السابق، ص 13.

البعض منهم أيضا طباعة متجولين وإجارة، ولعل ما اختص بـــه أفـــراد الجماعـــة هـــو العسس، إذ كانوا يكلفون بحراسة الدكاكين والأسواق ليلا.[1]

و-الزنوج:

تتألف من العبيد السود الذين استقدموا من السودان عن طريق الواحات الصحراوية للعمل في المنازل، بعد فترة من التدريب بورقلة وقرى وادي ميزاب، وقد تكاثر عـــددهم حتى بلغوا مع نهاية القرن الثامن عشر ما بين 2000و3500 نســـمة بمدينـــة الجزائـــر وحدها، وأغلبهم يشتغل في المنازل ويقوم بأعمال التنظيف والغسيل، وبعض منهم يشـــتغل في المخابز وأعمال البناء والنسيج.[2]

ز-الجيجليون:

كانوا بدورهم يشكلون جماعة من جماعات البرانية الذين وفدوا من وطـــن جيجـــل شرق الإيالة، وحظي العنصر الجيجلي بمدينة الجزائر بمكانة خاصة بناء علـــى العلاقـــة المتميزة التي كانت تربطهم بالأتراك، ويرجع ذلك إلى زمن مبايعة الجيلجليين عروج بـــن يعقوب أميرا عليهم بعد فشل هجومه الأول على بجاية في 1512، وقد ذكر فـــونتير دي بارادي أنهم تمتعوا بنفس الامتيازات الأتراك ما عدا الراتب فهم دون سواهم من العناصر البرانية لهم الحق حمل السلاح، ويمكنهم ارتداء الملابس المطرزة بالذهب، وهـــو شـــيء محرم على الأهالي الآخرين وبإمكانهم التعارك مع الأتراك، وكان أفراد الجماعـــة غالبـــا كوشين (خبازين)، وكانت توجد جماعة الكواشين الجيجلية تشرف علـــى أفـــران البايلـــك المخصصة لإعداد الخبز لليولداش والأسرى.[3]

---

[1] – أمين مركز: المرجع السابق، ص ص 153-154.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص ص 100-101.

[3] – محرز أمين: المرجع السابق، ص ص 155-156.

ح-القبائل:

إن اغلب أفرادها من المناطق الجبلية القريبة من مدن الجزائر وتلمسان والبليدة وقسنطينة، للعمل في هذه المدن والاشتغال بالمهن اليدوية والأعمال الزراعية، وكان أغلب أفراد جماعة القبائل في مدينة الجزائر ينتسب إلى منطقة جرجرة ويتولى العمل في دكاكين بيع الزيت أو يقوم بالحراسة في الليل، ونظرا لكثافة سكان جرجرة وقلة مصادر الزرق بها قد هاجر العديد من سكانها إلى مدينة الجزائر، حيث اندمجوا في السكان وأصبحوا يؤلفون أكثر من نصف مجموع البرانية، وقد ناهز عددهم الأربعة آلاف نسمة، وقد كانت جماعة البرانية بمختلف طوائفها تميز بأوضاعها البيئية وظروفها الصعبة، فأغلب أفرادها كانوا يعيشون من دخل منهم المتواضعة والشاقة والقليلة المردود، ونظرا للمهام الاقتصادية التي تقوم بها هذه الجماعة فإن يمكن اعتبارها جماعة مؤقتة، ذات صبغة عرقية أكثر منها مهنية تتحكم فيها الظروف الاقتصادية التي كانت ترغم الكثير من أفرادها على العودة إلى مواطنهم الأول.[1]

ط-اليهود:

كانوا عنصرا اجتماعيا لا يمكن تجاهله في الجزائر، وهم موجودون منذ أزمان بعيدة[2] كان اليهود يشكلون في مجتمع مدينة الجزائر أقلية بدأ عدد أفرادها يتزايد بانتظام منذ نهاية القرن الخامس عشر، فمن 300 أسرة في عام 1533 أي ما يناهز 1.500 فرد، ارتفع العدد إلى 1.300 أسرة في عام 1675.[3]

وانقسمت جماعة اليهود تبعا لاختلاف أصول أفرادها بالتالي إلى فئتين رئيسيتين هما:

[1] – ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص ص 101-102.

[2] – مؤيد محمود حمد الشهداني، سلوان رشيد رمضان: أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلة علمية محكمة، ع 16، 2013، ص 427.

[3] – محرز أمين: المرجع السابق، ص 158.

-اليهود الأهالي[1]: وهم اليهود الجزائر الأصليين وما انضاف إليهم خلال القرن السادس عشر من يهود تونس وفاس وتلمسان.

-اليهود الأوروبيون[2]: وهم الوافدون من أوروبا وكان أبرز ممثلو هذه الفئة هم اليهود الإسبان والقرانة.

وكان اليهود منظمين وفق تنظيم طائفي على رأسه شيخ أو مقدم اليهود، وهذا الأخير كان يتولى تسيير شؤون الطائفة، ويجمع الجزية والمغارم من أفرادها لصالح البايلك، وباعتبارهم أهل الذمة، تمتع اليهود كما في باقي البلاد الإسلامية باستقلال ذاتي في إدارة شؤون الخاصة من مالية وقضاء وتعليم وبحرية إقامة شعائرهم الدينية في بيعهم الست بمدينة الجزائر.

أما النشاطات التي مارسها اليهود فيمكن القول إنهم مارسوا التجارة بجميع أنواعيها من البيع بالتجول إلى التجارة الخارجية مرورا بالسمسرة، ولعبوا دورا هاما كوسطاء في بيع الأرقام والغنائم البحرية، كما مارسوا عدة نشاطات حرفية مثل الخياطة والقزازة والزجاجة.[3]

يجمع المؤرخون على أن الدولة العثمانية كانت عسكرية بالأساس لذلك وجهت كل جودتها لأسطولها البحري الذي جعل من البحر الأبيض المتوسط بحرية عثمانية، كما أولت اهتماما أقل للجانب الاقتصادي غير انه ما يعيبه هؤلاء المؤرخين على أن العثمانيين أهملوا الجانب الثقافي وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: الأوضاع الثقافية

[1] – اليهود الأهالي: هي اللغة العبرية كان يعرف اليهود الأهالي باسم "توشاييم"، ينظر: محرز أمين: المرجع السابق، ص 159.

[2] – اليهود الأوروبيون: كان يطلق على اليهود الأوروبيون اسم "ميغوراشيم" ومعناه القارون أو المنفيون في اللغة العبرية، ينظر: نفسه، ص 159.

[3] – نفسه، ص ص 159-160.

تعتبرقسنطينة من أهم الحواضر العلمية حيث بقيت محافظة على هذه المكانة خلال العهد العثماني، ذلك أنها أغنى البايلكات ثقافة، وكان التعليم يقوم على جهود الأفراد والمؤسسات الخيرية، فالآباء كانوا يسهرون على تعليم أطفالهم لأن الأطفال في سن معين لا يحتاجهم أهلهم في العمل وكان أساس التعليم هو الدين فحفظ القرآن الكريم كان عمدة التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، ولم يكن تعلم القراءة والكتابة إلا تابعا لحفظ القرآن.[1]

1-التعليم الابتدائي:

حوالي أربعة سنوات يتعلم الطفل خلالها مبادئ القراءة والكتابة ويحفظ القرآن وأركان الإسلام وشعائر الدين.

2-التعليم الثانوي:

كان يتلقى العلم في المرحلة الثانوي حوالي 3000 تلميذا في كل إقليم وكانت الدروس تشمل على النحو التفسير والقرآن وينال الطالب في النهاية "إجازة" تشهد بأنه قدم درس جميع العلوم التي تدخل في نطاق تخصصه.

3-التعليم العالي:

يشمل العبادات والتفسير والحديث، بإضافة إلى التاريخ وهناك عدد من درسوا وتخرجوا بهذه الطريقة في العهد العثماني وحمدان خوجة ووالده درسوا على هذه الطريقة.[2]

-المساجد:

لا تعد المساجد مقر للعبادة فقط، بل هي مؤسسة علمية دينية وبيوت الله وحده كما ورد لفظ المسجد في عدة مواضيع في قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ

[1] – أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص ص 314-315.

[2] –أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث "بداية الاحتلال"، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص 163-165.

مَسْجِدٍ وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾.[2]

وحسب الزركشي فهو كل موضع من الأرض ولقوله صلى الله عليه وسلم: "جعلت على الأرض مسجدا".[3]

اختلفت الإحصائيات خلال العهد العثماني بكثرة المساجد، حيث انفردت كل حاضرة عن الأخرى ومن بين هذه الحواضر مدينة قسنطينة كما بلغ عدد المساجد حسب صالح العنتري في كتابه حيث ذكر أن بمدينة قسنطينة أكثر من مائة جامع ومسجد وزاوية[4] وحسب الورثلاني خمسة مساجد خبطة وسبعين مسجدا من حجم صغير.[5]

ومن أبرز المساجد التي عرفتها قسنطينة خلال العهد العثماني: الجامع الكبير، سوق الغزل، سيدي الكتاني، جامع القصبة، رحبة الصوف، سيدي مفرج، سيدي عبد القادر، سيدي ميمون.[6]

-الزوايا:

وقد كانت الزوايا تحتل مكان الصدارة بين مراكز الثقافة من ناحية تثقيف المعوزين والفقراء من أبناء الشعب، وكانت مقسمة إلى اثنين: كل قسم منها يقوم بدوره أحسن قيام.

أ-القسم الأول: فيقوم بتوظيف تحفيظ القرآن وقد يؤمه غالبا الغرباء الذي سبقوا لهم أن تعلموا الحروف الهجائية.

---

[1] – سورة الأعراف، الآية 31.

[2] –سورة الجن، الآية 18.

[3] – محمد بن عبد الله الزركشي: إعلام المساجد بأحكام المساجد، تح، أبو الوفاء مصطفى، ط3، القاهرة، 1996، ص 27.

[4] – محمد صالح العنتري: تاريخ قسنطينة، تح: يحي بوعزيز، دار هومه، الجزائر، 1991، ص 24.

[5] – الحسين بن محمد الورتيلاني: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تح: محمد بن أبي شنب، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1974، ص 42.

[6] – عبد العزيز فيلالي وآخرون: المواقف السياسة للعلامة عبد الحميد بن باديس، دار الهدى، الجزائر، 2015، ص ص 22-26.

ب-أما القسم الثاني: فإنه يقوم بتدريس بعض الفتون الوقت لا سيما الفقهيات والعقائد، وقواعد النحو والصرف، وفنون البلاغة والمنطق وبعض المبادئ في علم الفلك، وهذا القسم لا يؤمه غالبا إلى المستطهرون لكتاب الله العزيز من طلاب العلم الشريف.[1]

لهذا فقد كثرت الزوايا وبشكل ملفت للأنظار في الأرياف لكن هذا لا ينفي وجودها بالمدينة، وقيام بعضها بالدور الإيجابي في التعليم بجميع مستوياته ومن أهم الزوايا بالمدن نجد الزاوية القشاشية بمدينة الجزائر التي تحولت مع الوقت إلى معهد عالي ونجد كذلك زاوية الفكون بقسنطينة وزاوية عين الحوت بتلمسان وزاوية محمدة التواتي ببجاية وغيرها.[2]

-الأوقاف:

لعبت هذه المؤسسات دورا هاما في إدارة الأوقاف سواء كانت أوقاف خيرية أم أوقاف ذرية وقد تعددت المؤسسات الوقفية بتعدد الأهداف المرجوة منها، والمهمات التي أوكلت لها[3] ومن بين هذه المؤسسات:

- مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين: كانت من أهم مؤسسات الوقف من حيث عدد أوقافها والمداخيل التي توفرها.
- مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم: يعود إليها التصرف في المساجد المالكية من حيث المكانة الأهمية في الدرجة الثانية بعد مؤسسة أوقاف الحرمين.
- مؤسسة أوقاف الأولياء والمرابطين: وهي أقل أهمية من أوقاف المؤسستين السابقتين، وتتنوع أساسا على العديد من الأولياء المرابطين، منهم ثمانية عشرا

[1] – الجزائري ابن ميمون محمد: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص ص 58-59.

[2] – ابن حمادوش عبد الرزاق الجزائري: رحلة ابن حمادوش لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال، تحقيق، تعليق، أبو قاسم سعد الله، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007م، ص 37.

[3] – عقيل نمير: المؤسسات الوقفية الجزائرية في العهد العثماني ودورها في الحياة الاجتماعية، مجلة الدراسات التاريخية، قسم التاريخ، جامعة دمشق، 2011، ص 258.

وليا داخل مدينة الجزائر في مقدمتهم سيدي عبد الرحمن الثعالبي الذي قـــدرت أوقافه بـــ 82 وقفا منها 13 وقفا معطلا.

- مؤسسة أوقاف أهل الأندلس: تضاءلت أهميتها ولم تعد أوقافها في أواخر العهد العثماني تتجاوز 101 وقفا لفائدة الأسر المنحدرة من أصل أندلسي[1] وهي فـــي مجملها تساهم بمردود مالي يقدر بـــ 5000 فرنك سنويا.
- مؤسسة أوقاف الأشراف: تضم العديد من الأوقاف يعود ريعها علـــى جماعـــة الأشراف التي كانت تضم بمدينة الجزائر ونواحيها حوالي 300 أسرة.[2]

[1] – Said Benchik Boulanouar : L'Algérie pes ses Archives, casbah Edition, 2015, p 135.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية (الفترة الحديثـــة)، دار الغـــرب الإســـلامي، بيروت، 2001، ص ص 207-208.

الفصل الثاني

أهم المبادلات التجارية في أسواق الجزائر العثمانية

المبحث الأول: المنتوج الفلاحي والحيواني

المبحث الثاني: مصادر دخل الخزينة والعملة

المبحث الثالث: العبيد والأحجار الكريمة

بما أن القطاع الفلاحي يعتبر أساسيا في تنشيط حركة الاقتصاد في أي منطقة من العالم، لذلك أولت السلطات العثمانية آنذاك أهمية بالغة لهذا القطاع وهو ما ترجمه كميات لإنتاج الوفرة وكمية المبادلات وحركة الأسواق في تلك الفترة.

المبحث الأول: المنتوج الفلاحي والحيواني

تحتل الفلاحة مكانة هامة في اقتصاد بايلك الشرق، وقد ظلت طيلة العهد العثماني، لا سيما السنوات الأخيرة تمثل النشاط الرئيسي بالأرياف والمورد الأساسي لغالبية سكانه، هذا وقد ساعد على ازدهار الفلاحة وتنوع منتوجاتها وكثرة محاصيلها عدة عوامل في طليعتها الشروط الطبيعية المتمثلة خاصة في الأحوال المناخية الملائمة والتربة الخصبة والمياه الكافية، مما دفع أحد الفرنسيين إلى القول «لم أتوقع أن أراضي الإيالة وخاصة الشرق الجزائري خصبة لهذه الدرجة».[1]

وكانت المليات في الأرض على أنواع:

1-ملكية الخاصة:

وهي قليلة ولا تكاد تكون موجودة إلا في ضواحي المدن وهي شبه إقطاعية، يستأجر فلا يدفع ديونه إذا كانت له ديون كي يصبح من أملاكه، ثم يسكنه أحد الأكواخ في المزرعة ويكفله بعمل معين ويعطيه بقرة أو بقرتين حسب الاتفاق، وفي آخر السنة عندما يتجلى المحاصيل يتقاضى الفلاح خمس المحصول بعد أن تخضم منه الديون المرتبة عليه.[2]

2-ملكية مشاعة:

وهي أراضي العرش التي يستغلها كامل أفراد القبيلة كل حسب طاقته، ولكن الأسبقية تعطى للمعوزين حتى يتخلصوا من الفقر.

---

[1] – فلة قشاعي: المرجع السابق، ص 09.

[2] – محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة (1792-1830)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 58.

3-الأحباس وأملاك الدولة:

وتشرف على تسييرها المصالح الإدارية بمساعدة قبائل المخـزن، وفـي بعـض الأحيان تعطى هذه الأراضي لأفراد أو القبائل تستغلها مقابل أجر يتقف عليه، وإذا كانـت من الأراضي الخالية من السكان والتي لا ينفع بها فهي من أموات ومن أحياها فهي له.[1]

الظروف الصعبة التي كان يعيشها الفلاح الجزائري في العهد العثمـاني، والـذي تتمثل في الآفات الطبيعية كالأوبئة والمجاعات والقحط والزلازل، وكثـرة الاضـطرابات وانعدام الأمن، وما يلاحظ أن الحالة الصحية والمعاشية بالأرياف ازدادت سوءا وتدهورا منذ أواسط القرن الثامن عشر، فعند تناقص السكان بسرعة بفعل الأوبئة والمجاعات تتوفر كميات من الإنتاج الفلاحي والحيواني مثل عام 1787 الذي يبعث فيـه بجهـات عنابـة كميات كبيرة من الصوف للمحتكرين الأجانب بأسعار زهيدة اثر هلاك كثير من السـكان وعدم وجود من يقوم نسج البرانس والملابس الصوفية، ثم تعقب هـذه الفتـرات اختفـاء المواد الأولية وارتفاع أسعارها حتى بلغ سعر الصاع الواحد من القمـح بـالجزائر عـام 1209هـ/1794م أربعة سلطاني وسعر الصاع الواحد من الشعير بثلاثة سلطاني وفـي عام 1219هـ/1805م بلغ الصاع من السمع بأسواق مدينة الجزائر بما لا يقل عـن 15 ريال بوجو وهو سعر مرتفع جدا.[2]

ونظرا لهذه الأوضاع السيئة والظروف الصعبة فقد الفلاح الجزائري الرغبة فـي العمل حتى أنه في سنة 1786 لم يجد ملاك الأراضي بسهل عنابة مـن يقـوم بحصـاد حقولهم حتى اضطروا إلى التنازل عن نصف الإنتاج لمن يقوم بحصاد القمـح، بعـد أن تخوف الكثير من الفلاحين من انتشار الوباء وزهدوا في الحصول على خمس المحصول، وفي مثل هذه الظروف لم يعد يربط الفلاح بالحقل سوى انعدام الإمكانيات وتراكم الديون

[1] – محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 59.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص ص 54-55.

سنة بعد أخرى، واضطروا إلى الاقتراض من صاحب الأرض، وبذلك خفت همة الفلاح وفقد الرغبة في ممارسة الفلاحة، وتحول بعض الجهات إلى تربية المواشي.

وقد عبر عن هذه الظروف الصعبة التي كان يعيشها الفلاح الجزائري محمد صالح العنتري: «في كتابه سيني القحط والمسغبة بقوله»: «بحيث أنك لا تجد في ذلك الزمان ولا في الذي قبله وبعده من يهتم بأمر الزرع أبدا من أجل بخس قيمته»، ثم عقب على ذلك بقوله: «كانت الحراثة زمن الترك ضعيفة لم تتعلق بها أغراض الناس كوقتنا هذا».[1]

المنتوج الحيواني:

كانت الجزائر في العهد العثماني تتوفر على أعداد ضخمة من الحيوانات كالأغنام والماعز والأبقار والخيول والحمار والبغال، وكان لانتشار تربية الحيوانات تأثير على اقتصاد الريف، وقد وفرت هذه الحيوانات كميات كبيرة من الصوف والوبر التي كانت تستعمل في صنع الخيام ونسج البرانس والأردية، أو تصدر إلى الخارج بواسطة التجار الأوروبيين واليهود، كما كانت هذه الحيوانات مصدر العيش الرئيسي في الجهات السهبية كمنطقة النمامشة التي كانت تعتمد أساسا على تربية الأغنام والجمال وتنتقل معها عبر مجال رعوي قدرت مساحته بملوني هكتار تكفي لتربية ما يمتلكه السكان هناك من حيوانات وهي 32.000 خروف و100عنزة و100بقرة و2000بغل و700حصان وعدد ضخم من الجمال، وقد اشتهرت بعض الأقاليم الجزائرية بالمحافظة على أنواع أصيلة من الخيول العربية التي تتصف بصغر حجمها وعصبية طابعها وشدة مقاومتها وسرعة جريها مثل خيول فلينة والشلف وأولاد نائل كثير من الفرسان آنذاك يفضلون خيول حميان واليعقوبية بجنوب معسكر.[2]

وقد قدرت الإحصاءات الأول للجيش الفرنسي عدد الحيوانات في السنوات الأخيرة من العهد العثماني حسب التقدير التالي: 6.850.205 رأس غنم، 3.384.902 رأس

[1] – ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص 55.

[2] – نفسه، ص ص 60-61.

ماعز، 1.031.738 رأس بقر، 231.321 جملا وناقة، 178.864 حمارا، 131.035 حصانا و109.069 بغلا.

ويضاف إلى هذه الثروة الحيوانية ما كانت تتوفر عليه السواحل الجزائرية من الأسماط التي لم يقبل على استهلاكها سكان المدن والجهات الساحلية وبالتالي لم يشجع الصيادون على توسيع نشاطهم الذي ظل مقتصرا على صيد كميات صغيرة من السمك ومقادير متواضعة من المرجان، وقد أشارت المصادر أن صيادي دلس كانوا يضطرون في الكثير من الأحيان إلى رمي ما يصطادونه من السمك في البحر لعدم الإقبال عليه من طرف السكان الذين ظلوا يفضلون استهلاك لحوم الأغنام المتوفرة بكثرة.[1]

المبحث الثاني: مصادر دخل الخزينة والعملة

1-الخزينة:

كانت مصادر دخل الخزينة الجزائرية متعددة هي:

أ-الضرائب الاعتيادية:

وهي ضرائب عينية قارة ومحددة، منها ما يعتمد في تحديده على مساحة الأرض وكمية الإنتاج، وهو ضريبة العشور المقدرة عادة بالجابدة، التي كان يؤخذ عليها صاع من القمح وصاع من الشعير وحمولة التبن مع مساهمة نقدية بسيطة، ومنها ما كان يستخلص على الحيوانات وقطعن المواشي وهو الزكاة، التي لم تلبث أن توسع فيها مطالب أخرى.

ب-الضرائب المستحدثة:

وهي عادة ما يفرض بدلا من الضرائب الاعتيادية من "العشور والزكاة" وذلك بحجة تموين الحاميات وتزويد فرق المحلة بالأقوات والمشاركة في المطالب الخزينة

[1] – ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 61.

المتوجبة على سكان دار السلطان وهي (الدنوش) الفصلية والسنوية، التي يتعهد بها قيـــادة الأوطان للخزينة العامة.[1]

[1] – ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية–دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 232.

-اللازمة:

ضريبة شخصية وهي تؤخذ غالبا من القبائل الرحل.[1]

-الغرامة:

كانت الغرامة تفرض على المناطق الخارجة عن السلطة الفعلية للبايلك بالصحراء والمناطق الجبلية كبلاد القبائل والشمال القسنطيني عوضا عن العشورا، وغالبا ما تؤخذ الغرامة في شكل مواشي ومواد غذائية من أجل توفيرها للأهالي.[2]

-رسوم الأسواق وحقوق التولية:

يتولى استخلاص هذه الرسوم القياد وغالبا ما تقدم من طرف شيوخ القبائل التابعين للقياد، وقدر جرت أن تكون هذه الرسوم والحقوق نقدا أو جلودا، او كميات من الملح او الخشب، وكان يحتفظ القائد أن الشيخ بنصيب منها لنفسه ويسلم الباقي لخزينة البايلك، وضمن رسوم الأسواق يمكن إدراج حق العسة، وهو مبلغ مالي يفرض على القبائل الصحراوية التي تردد على أسواق دار السلطان، ومن هذه الرسوم كذلك حق البرنوس الذي يقدمه القائد الأغا العرب مقابل توليه منصبه.[3]

-الداي:

يتمثل في الحرص على ضمان المصادر المالية يشرف عليها إشراف معنوي، وأيضا مراقبة النشاط المالي كدفع أجور أو إقرار تحديد أسعار المنتوجات ومعاقبة قسوة الذين يتلاعبون بالأسعار.[4]

---

[1] – محمد بن ميمون الجزائري: المصدر السابق، ص 40.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: ورقات...، المرجع السابق، ص 233.

[3] – نفس، ص 234.

[4] – ناصر الدين سعيدوني: الخزينة الجزائرية (1800-1830)، المجلة التاريخية المغربية، ع 3، تونس، 1975، ص 18.

-الخزناجي:

يعين من طرف الداي والحرص على الأمانة المكلف بها، وأن يكون مؤهلا بثقافة وأن يكون تركيا، وهو حارس الخزينة المكلف بإيداع مصادر دخل الدولة، ويباشر الخزناجي مهامه بحضور الداي فيسلم موارد دخل الإيالة الجزائرية في خزينة الدولة.[1]

المبحث الثالث: العبيد والأحجار الكريمة

1-العملة:

بما أن النظام المالي للإيالة الجزائرية كان يخضع لقوانين التعامل النقدي، فقد أصبح من الضروري التعرض لأوضاع العملة وأنظمتها المختلفة، وتكون العملة حجر الزاوية لكل تعامل مالي على المستوى المحلي أو الخارجي، كما أن لها مدلولا حضاريا لا يمكن إهماله، فهي تعطي صورة صادقة للتطور الحرفي للبلاد، وتعكس الذوق الجمالي للحكام والمجتمع على حد سواء، بما يوحي به شكلها وطريقة صنعها.

غير أن النقود التي كانت تستعمل بالإيالة الجزائرية في أواخر الفترة العثمانية ليست محلية الصنع كلها فهي على صنفين: عملية محلية، وعملة مستوردة ذات أصل أجنبي.

أ-العملة المحلية:

كانت تضرب بدار النقود، التي تعرف عادة بدار السكة الواقعة بالقرب من قصر الداي، غير بعيدة عن جامع كتشاوة، قبل أن يختار لها الداي علي خوجة سنمة 1817 مقرا جديدا بالقصبة ملاحقا بالخزينة العامة، وذلك بعد أن تم نقل ودائع الخزينة إلى حصن القصبة.[2]

وحتى لا يقع هناك تسرب للعملة أو تهاون في صنعها، اختير بعض الصناع المهرة من اليهود للعمل بدار السكة تحت مراقبة أمين السكة، وحددت لهم مرتبات كانت

[1] – نفسه، ص 19.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 179.

تتناسب مع الكميات التي يقومون بصبها من العملة، فكانوا ينالون 400 صائمة من القنطار، كما يتسلمون مقابل صب رطال من قطع السلطاني خمسة ريالات وعن صب رطل ربع سلطاني ثلاثة ريالات.[1]

أعطيت الأوامر إلى أمين السكة ووكيل الحرج والعمال اليهود وصاحب الطابع، لصرب أربع بوجو وأثمان بجو فضة، فعلى كل كيس يزن عشرة أرطال للأمين عشر ريالات ولوكيل الحرج ريالا، وللعمال اليهود عشرون ريالا، ولصاحب الطبع على القنطار واحد وعشرون ريالا، ولراقم الطابع على القنطار سبع وسبعون ريالا.

أما عملية معالجة النقود بالنار لتنظيفها وطلائها من جديد فإن أجور العمال فيها حددت بخمس ريالات مقابل معالجة ألف ريال عند صدور الأوامر من قصر الداي.

أما من ناحية الشكل فإن عملة الجزائر كباقي عملات البلاد الإسلامية آنذاك، لم تخل من طرافة الشكل وجمال النقوش فهي مرتبة بحروف عربية على الوجهين وتمتاز عملة الجزائر في هذه الفترة من غيرها من الفترات التي سبقت الوجود العثماني للبلاد، بأنها كانت ذات شكل مستدير مع أن نقود أقطار العربي كان يغلب عليها الشكل المربع، ولعل اختيار الحكام للشكل المستدير كان تماشيا مع طراز المسكوكات التركية بإسطنبول قاعدة السلطنة، غير أن الجانب الذي حظي بالاهتمام ليس الشكل وإنما هو المحافظة على نوع ومعيار النقود.[2]

فمن حيث النوع، نجد العملة الجزائرية تدخل في تكوينها عدة معادن ثمينة حسب قول بعض المؤرخين، فإن العملة الجزائرية كانت إما ذهبية أو فضية أو برونزية أو نحاسية، أما معيار مزج المعادن الثمينة فإنه خضع لقوانين تحدد نسبة المزج وعدد القطع المضروبة للقنطار، وكيفية استعمال بقايا المعادن، أو بإضافة بعض المعادن الثمينة كالفضية والذهب والعملات الأجنبية التي بليت من كثرة الاستعمال، وهذه القوانين هو

[1] – نفسه، ص ص 179-180.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 181.

المحافظة على قيمة ورواج العملة الجزائرية، حيث هذه القوانين المتعلقة بتحديد مقدار المعادن الثمينة الداخلة في تكوين العملة[1] أثرت عليها سياسة الحكام الذين تدخلوا في تحديد نسبة المزج بسبب الظروف الاقتصادية، حيث نجد في بعض الأحيان أن مائة رطل من النقود قد صنعت من مزج 60 رطلا من الفضة الخالصة و40 رطلا من النحاس، وفي بعض الأحيان نجد أن العلة الفضية صنعت من مزج 56 رطلا من الفضة بـ 35 رطلا من النحاس، وقد يمزج رطلا من الفضة بثلاثة أرطال من النحاس إذا كانت النقود مخصصة للبدو المتعاملين مع الباي، وتعتبر النقود الفضية جيدة إذا صنعت من 60 رطلا ممن الفضة و40 رطلا من الفضة الممزوجة، لكن أحسن مزج للنقود الفضية هو بلا شك مما ينتج عن خلط60 رطلا من الفضة الصافية بـ 40 رطلا من النقود الفضية القديمة، أما النقود النحاسية فإنها كانت تخضع لعملية التصفية قبل صبها، ما جعل كمياتها تنقص 50%، ولتوفير هذه المعادن النفيسة التي تتطلبها عملتي مزج المعادن وصبها اضطرت دار السكة إلى شراء السبائك الذهبية والفضية من الصاغة.[2]

أ-جدول النقود الذهبية الجزائرية:[3]

أنواع النقود الذهبية	قيمة النقود الذهبية
السكة الجزائرية أو السلطاني	8.5 بدقة شيك.[4] 13.5 بدقة شيك 10 بدقة شيك او 11 فرنك 9إلى 10 بدقة شيك

[1] – نفسه، ص 181.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 182.

[3] – وضع الجدول بناء على نصر الدين سعيدوني: النظام المالي، المرجع السابق، ص 193.

[4] – بدقة الشيك: تعني باللغة التركية الدرهم الأبيض، ويطلق عليها الإغريق في لغتهم الحديثة لفظة الأسبروبر وهو تعريف لكل عملة فضية بيضاء، وقد شاع استعمالها بالإيالة الجزائرية، نصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 192.

	8.5 فرنك 28.6 فرنك
نصف السكة أو نصف السلطاني	6.75 بدقة شيك أو 14.28 فرنك 4.449 فرنك
ربع سكة أو ربع سلطاني	3.60 بدقة شيك 3.80 فرنك 7.14 فرنك
السلطاني الجديد	8.89 فرنك

ب-جدول النقود الفضية الجزائرية

أنواع النقود الفضية	قيمة النقود الفضية
- ريال بوجو، أو بدقة قوردة، أو قرش الجزائري أو قرش صغير	3 بدقة شيك أو 1.86 فرنك 1.80 فرنك، 1.60 فرنك، 0.75 فرنك
- ربع بوجو	0.471 فرن، 0.45 فرنك
- ثمن البوجو	0.375 بدقة شيك
- زوج بوجو أو دورو الجزائر	6 بدقة شيك، 3.723 فرنك
- بدقة شيك أو ريال درهم	0.45 فرنك، 0.578 فرنك، 0.33 فرنك،
- نصف بدقة شيك	8 موزونة
- الصائمة[1]	0.31 فرنك، 0.17 فرنك، 4 موزونة
- الموزونة	50 أسبر
- زوج موزونة	0.125 بدقة شيك، 0.75 فرنك 0.25 بدقة شيك، 3.155 فرنك

[1] – الصائمة: عملة تستعمل لإجراء المعاملات الحسابية وتسديد أجور موظفي الدولة، كثيرا ما تختلف قيمتها من وقت لآخر، ينظر: ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي، المرجع السابق، ص 195.

ج-جدول النقود النحاسية[1]:

أنواع النقود النحاسية	قيمة النقود النحاسية
- خروبة	0.16 بدقة شيك
- غرامس دراهم صغار	0.83876 فرنك
- زوج غرامس صغار	0.0134 فرنك
- أسيرشيك أو دراهم صغار	0.0053 فرنك
	0.0026 فرنك

فالفضة أكثر المعادن الثمينة طالبا لا تعرف لها البلاد الجزائرية حسب المعلومات المتوفرة، إلا أن منجمين أحدهما ببلاد القبائل الكبرى بجيل قرب مصيح كان يشغله بعض الجزائريين المشهورين بتزوير العملة، والأخر ببلاد الحراكتة، ورغم إنتاج الفضة محليا واستيراد المعادن الثمينة من الخارج، فإن حكم الإيالة كثيرا ما كانوا يضطرون إلى سحب كميات من الذهب والفضة من الخزينة لسد حاجة دار السكة، أو لتسديد قيمة بعض المواد المستوردة من طرف إحدى البايلكات.

ب-العملة الأجنبية:

حيث تميزت بتنوع مصادرها، ومن بين الأسباب التي جعلت الجزائر العثمانية تحصل على هذه النقود الأجنبية تعاملها مع الشركات الأجنبية وحصولها على حصتها من الإتاوات والهدايا الدولية ومن جهة أخرى نتج عن الإجراءات عتق الأسرى المسيحيين توفر كميات من النقود الأجنبية بالجزائر.

ومن أهم العملات الأجنبية الرائجة في الجزائر عملات إسبانيا وتونس والمغرب الأقصى والأقطار العثمانية بالمشرق والدويلات الإيطالية والنمسا والبرتغال وفرنسا، إلا أن العملات التي احتلت مكانة خاصة في أسواق الجزائر هي الإسبانية والتونسية والمغربية والتركية.

[1] – ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي، المرجع السابق، ص 196.

وكانت في مقدمتها العملة الإسبانية التي كان لها نفوذ كبير وأهم العملات الإسبانية التي كانت مستعملة بالجزائر هي: الدبلون: وهو عبارة عن دينار مصنوع من الذهب والدوكة، والتي كانت قيمتها تعادل الدينار الذهبي، والكرونة وهي مصنوعة من الفضة الخالصة وكان لها رواج كبير في كافة بلدان البحر المتوسط الغربي.[1]

والدورو الإسباني والدرهم أو الريال الإسباني الذي انتشر وسيطر على الأسواق بسبب وجود معامل مختصة في صنعه، وقد تزود به أسواق التعامل النقدي بالمدن الرئيسية للمغرب العربي كبجاية ووهران وتونس.

وتأتي النقود التونسية في المرتبة الثانية من حيث انتشار النقود الأجنبية بالإيالة الجزائرية، وذلك بحكم روابط الجوار، ومن أهم العملات التونسية المستعملة بالإيالة الجزائرية هي: الدرهم الناصري، السلطان التونسي، الريال التونسي.

كما أن المعاهدات التجارية المبرمة بين الجزائر وتونس (1730-1735) كانت مع العوامل المساعدة على توفر الريال التونسي بالنواحي الشرقية من الجزائر، لأن مفعول هذه المعاهدات انعكس على قيمة هذا الريال، فانخفضت قيمته إلى خمس قيمة السلطاني الجزائري، وبالإضافة إلى عملتي إسبانيا وتونس نجد من بين العملات المستعملة بالجزائر بقاي النقود الزيانية المعروفة بالزياني الذهبي المقدر بحوالي 100 أسير.

وفي المرتبة الثالثة: النقود المغربية التي كان لها رواج بنواحي تلمسان وندرومة على يد تجار فاس وتلمسان، وقد اشتهرت من هذه النقود المغربية المستعملة بالغرب الجزائري: البندقي أو العشراوي ونصف النبدقي أو نضف العشراوي والمثقال والموزونة والفلس والريال والدرهم.[2]

[1] – ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي، المرجع السابق، ص ص 183-185.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي، المرجع السابق، ص ص 186-188.

2-العبيد:

تعود أصول أغلبهم إلى السودان، حيث كان التجار التوارق يقومون بشرائهم مقابل بضائع معينة مثل الشواشي والأحذية والأقمشة الحريرية، وكان يصل إلى مدينة الجزائر سنويا ما بين خمسين ومائة وخمسمائة عبيد[1]، والعبيد السود هم الذين كان ينقلهم التجار من إفريقيا وكانوا موضوع تجارة مربحة، خاصة بعد تحول طارق الذهب الإفريقي نحو الشرق، كان الأتراك والكراغلة وحضر مدينة الجزائر يقبلون على اقتناء هؤلاء العبيد، وكان مصدر العبيد المسيحيين القرصنة والحملات الأوروبية على الجزائر أو الحروب البرية التركية الإسبانية في بايلك الغرب.

كان هؤلاء العبيد ينتمون لبلدان مختلفة من بلدان أوروبا من فرنسا، إسبانيا، إنجلترا، إيطاليا وحتى روسيا...الخ، وكان العبيد الفرنسيون مثلا ينتمون إلى جهات مختلفة من بروفانس، لا نعدوك، باريس، ليون، كان القراصنة يبيعون أسرهم في سوق العبيد (البادستان) بعد أن يأخذ البايلك نصيبه منهم، كان عبيد البايلك يستخدمون في انتظار فديتهم في الحانات أو السجون أو قصر الداي والبساتين أو في الأشغال العمومية أو في التجديف على متن سفن الرياس، كما كانوا يستبدلون بالأسرى المسلمين.[2]

وقد احترف بعض رجال المغرب الأوسط العمل في النخاسة، ويبدو أن بعضهم كان يقوم بمهمة الجلاب، بحيث وجد سوق النخاسين تباع فيه الأبقار والأغنام ونحوها، هذا بالإضافة إلى الناخسين المختصين ببيع العبيد والجواري، حيث كان هؤلاء النخاسين يعلمون العبيد والجواري مختلف الفنون والصنائع، فيرتفع الثمن فجأة "في المدونة"، أن العبد يبتاعه الرجل وهو أعجمي أو الجارية فيدفع العبد إلى الصناعة فيعمل النبيان أن يكون صائعا

[1] – عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700-1830)، مقاربة اجتماعية اقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 32.

[2] – صالح عباد: المرجع السابق، ص ص 360-361.

أو صباغا أو نجارا فيرتفع ثمنه، حيث أقبل الناس على شراء الرقيق لاستعماله في ميادين شتى، خدم في البيوت وهم يعملون في المجالات الأدبية وفي الفلاحة والتجارة والصناعة، وهم حرس وجنود، وقد ساعد الازدهار والرخاء الذي شهدته البلاد على اتساع حركة النخاسة، حيث يذكر ابن الصغير أن وفد البصرة حين زار تاهرت للمرة الثانية وجد العبيد والخدام قد كثرت، فكان تدفق العبيد من بلاد السودان وأوروبا عبر الأندلس عاملا مساعدا لازدهار النخاسة.[1]

وقد كان لهؤلاء العبيد الذين كانت تقوم عليهم تجارة الرقيق والنخاسة أهمية خاصة في حياة ورقلة الاقتصادية طيلة العهد العثماني، وبعد أن ارتفعت أسعار الرقيق الأسود بصفة خاصة نتيجة تزايد الطلب بالمناطق الشمالية لاقتناء العبيد للخدمة في المنازل، وبعد أن أصبح الجهاد البحري لا يوفر العدد الكافي من الرقيق الأبيض، كما يعود ارتفاع أسعار الرقيق أيضا إلى ازدياد تكاليف النقل بالصحراء منذ أواخر القرن الثامن عشر، مثلا مدينة توقرت كانت تستقبل كل سنة حوالي 500 فرد من الريقي يقدر ثمن الواحد منهم في نفس المكان من 150 إلى 250 فرنك، لكن بعدما ينقلون إلى التل يصل ثمن الفرد الواحد منهم إلى 400 أو 500 فرنك، وقد يرتفع هذا الثمن إلى 5000 بوجو (حوالي 3000 فرنك) عند توفر المواصفات والشروط المطلوبة.[2]

3-الحلي والأحجار الكريمة:

تتميز الأحجار الكريمة بصفتين بارزتين: التألق والتشتت فهي زهور لا تذبل ولا يزول قدرها مع الزمن، حيث هناك أنواع شتى من الأحجار الكريمة التي يمكن استخدامها في الحلي[3]، اختص بها أفراد الجالية اليهودية، وبعض الحضر من الأندلسيين والكراغلة

[1] – عبد الكريم جودت: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9-10م)، الجزائر، ص 101.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص ص 486-487.

[3] – عائشة حنفي: الأحجار الكريمة المستعملة في مصاغ المرأة بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة عصور، ع 30-31، جويلية-ديسمبر 2016، ص ص 275-276.

في مدن تلمسان وقسنطينة والجزائر خاصة، وقد شجعهم على مزاولتها ما كانت توفره لهم من أرباح وفوائد مرتفعة، قدرت بالنسبة ليهود تلمسان نسبة 30 إلى 50% من قيمة الحلي المصنوعة، أما الحلي الخاصة بالنساء والأرياف والطبقات الفقيرة في المدن فهي لا تتعدى أدوات الزينة الفضة والنحاسية والعاجية، وقد اشتهرت منها بالخصوص الأساور التي كانت تصنع من قرون الغنم وتباع في أسواق الأرياف[1]، وكان سكان القبائل يستعملون في أرجلهن أساور وخلاخل كبيرة في عرض اليد ويزين رؤوسهن بضفيرتين مصنوعتين من خيوط صوفية زرقاء ويثبتن بهما حلقتين فضيتين مرصعتين بالجواهر ومعلقتين فوق الأذنين[2]، وكانت الفتاة تلبس عقدا متشابهة لعقد الفتاة، أما المرأة البسيطة والفقيرة فتضع عوض الجواهر الكريمة حليا من المرجان والعنبر الأصفر وأساور وخاتم من فضة.[3]

وبالرغم من تنوع المحاصيل الزراعية فإن الفلاحة كانت تعان يمن مشاكل تعيق تطورها وازدهارها، وتعد هذه الصعوبات إلى التقنيات الفلاحية البدائية المستعملة في خدمة الزراعة كوسائل الري والظروف الطبيعية الصعبة التي كان يعيشها الفلاح الجزائري، كان معرضا للأمراض والفيضانات والمجاعات.

[1] – ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 70.

[2] – فندلين شلوطو: المصدر السابق، ص 100.

[3] – شريفة طيان: ملابسي المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، معهد
الآثار، 1990-1991، ص 152.

الفصل الثالث

التجارة الداخلية والخارجية في الجزائر العثمانية

المبحث الأول: التجارة الداخلية في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الثاني: عوامل ازدهار التجارة الداخلية في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الثالث: دور اليهود في التجارة الخارجية

المبحث الرابع: سيطرة اليهود على التجارة الخارجية

تعتبر التجارة مرآة عاكسة للواقع الاقتصادي لأي مجتمع، حيث تتوقف عليها حيوية الأسواق الداخلية والخارجية ومنشطا لحركة تبادل السلع والمنتجات بين الريف والمدينة.

المبحث الأول: التجارة الداخلية في الجزائر خلال العهد العثماني

إن أهمية التجارة الداخلية وانعكاساتها على الفرد، حيث ساهم يهود الجزائر في التحكم فيها، وذلك ما كانت تحققه من أرباح كبيرة جاهدين على فعل كان بوسعهم من أجل ذلك، حيث كان اليهود يزودون الأهالي بما يحتاجونه إليه من أقمشة حريرية، خردوات وسكر وشاي وتوابل، ولقد كانت التجارة تتم سلعا بسلع، حيث أن اليهود لم يقتصر على المناطق الشمالية، حيث وصلوا نفوذهم إلى الصحراء، حيث أن التجارة تحت السلطة العثمانية التي تعطي امتيازات لليهود، فكانت أهم الصلاحية في تزويد الأهالي، أما بالنسبة لوسائل النقل فكانت على الحيوانات بالدرجة الأولى كالبغال والحمير، وقد عرفت الأرياف الأخرى حركة تجارية واسعة التي تتم في المناطق الشمالية والأخرى بين القبائل الجنوبية الصحراوية والقبائل التلية.[1]

المبحث الثاني: عوامل ازدهار التجارة الداخلية في الجزائر خلال العهد العثماني

1-موقع البلاد الجزائرية:

بحكم الموقع الجغرافي للبلاد جعلها منطقة عبور وملتقى لتجار السودان وأيضا مكان لمقايضة بضائع البلدان العربية والقطار العثمانية[2]، وهذا ما زاد في أهمية طرق التل التي تربط الحواضر الكبرى كقسنطينة والجزائر ومعسكر وتلمسان، وساعد على انتعاش الواحات الصحراوية كمتليلي وميزاب وورقلة وعين صالح وتوات وغات التي كانت تمر بها القوافل العابرة للصحراء والمتنقلة بين أقاليم تافلالت بالمغرب.

---

[1] – مخطاري مباركة: التحولات الاقتصادية للجزائر العثمانية (1518-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية الآداب واللغات والعلوم، شعبة التاريخ، 2012-2013، ص 46.

[2] – بوسليم صالح، علوان عبد القادر: تجارة القوافل الصحراوية بين الجزائر وطرابلس الغرب على العهد العثماني، مجلة الحوار المتوسط، مج8، 2007، ص 143.

وكما أن قوافل الحج التي وصفها في كثير من الرحلات كرحلتي العياشي والدرعي كانت إحدى الوسائل التي عملت على ازدهار طرق الواحات والتل، وذلك لأن الحجاج كانوا يحرصون أثناء سفرهم على نقل البضائع من أقاليمهم ومبادلاتهم بمنتوجات البلاد التي يمرون عليها.

2-طبيعة البنية ونوعية المناخ:

أدى تنوع المحصول الزراعي واختلاف نمط الحياة إلى أخرى، تنشيط التبادل التجاري وخلق نوع من التكامل الاقتصادي بين أقاليم التل ومناطق الهضاب، وبفضل هذا التكامل في إنتاج المواد والمحاصيل أصبحت المراكز العمرانية الواقعة عند ملتقى هذه الأقاليم منها المؤدية إليها مراكز تجارية مهمة مثل بوسعادة، وكذلك البرواقية وبسكرة، أو تشكل أسواقا رئيسية تقصدها القبائل المختلفة للتعارف والتبادل البضائع والسلع.[1]

3-تشجيع الحكام للتبادل التجاري:

عمل الحكام على تشجيع التبادل التجاري، وذلك حتى يتحكموا في القبائل التي ظلت ممتنعة عن سلطتهم، عندما تضطرها الحاجة إلى مبادلة إنتاجها الحيواني والزراعي، بما تحتاجه من سلع وبضائع في الأسواق الخاضعة لسلطة البايلك، وحتى يؤكد الحكام نفوذهم على تلك القبائل كانوا يلجؤون إلى إقامة الأسواق الأسبوعية أو الموسمية، وفي سنة 1825 تعرضت قبائل جنوب التيطري إلى مهاجمة من طرف فرسان المخزن، وفرق الحامية بسبب مقايضة هذه القبائل لإنتاجها من الحبوب بأصواف وتمور القبائل الصحراوية المعادية للبايلك.

4-وجود تقاليد تجارية عريقة:

كان لمهارة العنصر الأندلسي واستعداد الجالية اليهودية لممارسة الأعمال التجارية دخل كبير في تدعيم النشاط التجاري في المدن، فالأندلسيون تمكنوا من الاستحواذ على مقاليد التجارية في أول العهد العثماني بفضل رؤوس الأموال، كما أن اليهود تمكنوا من

[1] – ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص ص 73-74.

السيطرة على تجارة الجزائر في الداخل والخارج نظرا لاستغلالهم الظروف الدولية ومعرفتهم بالأسواق الأوروبية وتواطؤ بعض الحكام من اجل تحقيق فوائد عاجلة فضلا عن اطلاعهم على عادات وتقاليد سكان المدن والأرياف.[1]

-التجارة الخارجية:

لم تكن التجارة الخارجية أحسن حالا لعوامل أهمها:

- قلة الإنتاج المحلي: واحتكارها من قبل الحكومة التي فرضت قيودا شديدة على التصدير والدعاية الأجنبية التي أساءت إلى سمعة التجار الجزائريون، وقد اعتمدت التجارة الخارجية على تصدير المنتوجات الفلاحية والمواد الأولية كالصوف والجلود والشمع والنعام، واستيراد المواد الكمالية والترفيهية كالعطور والأقمشة والمواد الغذائية كالسكر والقهوة والتوابل...الخ.
- وظل الميزان التجاري الجزائري رابحا إلى أن ارتبطت الجزائر باتفاقيات مع الدول الأوروبية وتراجع النشاطات الأسطول...كما تجلى مما نقله وليام شالر: «عن سجلات التجارة بمدينة الجزائر لسنة 1822 إذ بلغت قيمة الصادرات في ذلك عام 273.000 دولار إسباني والواردات 1.200.000 دولار والعجز 927.000 دولارا».[2]

المبحث الثالث: دور اليهود في التجارة الخارجية

داوم اليهود التجارة الخارجية في مختلف المدن التجارية المطلقة على حوض البحر المتوسط، ومما ساعدهم هو ارتكاز الدولة على أعمالهم نظرا لخبرتهم الكبير وسعت الدولة الأوربية إلى منع السفن الجزائرية من القيام بالمبادلات، حيث استعملوا كل طرق القتل والتعذيب، وهذا ما أجبرهم ينسحبون من مجال المنافسة[3]، حيث تمكنوا اليهود

[1] – ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص 74.

[2] – بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1939)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص 25–26.

[3] – محمد دادة: لمحات عن أوضاع يهود الجزائر في العهد العثماني، حوليات الجامعة التونسية، عدد 54، 2009، ص 221.

من احتكار التجارة الخارجية التي كانت بيدهم خلال هذه الفترة، أكثر من أي وقت مضى بفضل المكانة الممتازة التي اكتسبوها بسرعة لدى تجار البيوت التجارية في البدان الأوروبية، فكانوا يستغلون مهارتهم التجارية، وفرصة انعدام البنوك في تنشيط التجارة وخلق القروض والضمانات بفوائد خيالية إلى أن أصبحوا من كبار الأثرياء، بسبب الخدمات الجليلة، وأوكلوا إليهم تنظيم المدفوعات الخارجية وتقويمها فأصبحوا باستثماراتهم التجارية، وقد ساعد التجار اليهود على تنظيم المدفوعات التجارية من القروض وسندات ونقود ما كان لهم من وكلاء وبيوت تجارية في مختلف المدن التجارية.

والمثال على ذلك عائلتي بكري وبوشناق كان لهما وكلاء في عديد من المدن الجزائرية في حوض البحر المتوسط مثل قرطاجة ومرسيليا، وبفضل هذا التنظيم الإداري التجاري كان على التاجر سواء كان جزائريا أم أوروبيا أن يوفي بدينه لهذه الوكالات اليهودية عن طريق المراسلة دون نقل السبانك الذهبية، وفي فترة اشتدت فيه الحروب البحرية.[1]

ولقد احتلت المبادلات التجارية مع مدينة ليفورن مكانة كبيرة نظارة لوجود عدد كبير من التجار اليهود فيها، الذين وجود لكل التسهيلات التجارية حيث ركزوا الوكلاء والمشرفين على التجارة لتأمين بضائعهم التي كانوا يرسلونها إلى شمال إفريقيا وأوروبا والمشرق.

كان اليهود يستعلمون موانئ الجزائر فيصدرون إلى ليفرون مقادير من القمح الصلب لا نستطيع كمياتها لعدم وجود الإحصاءات، وكذلك كميات من المرجان وريش النعام والجلود والصوف وبعض المنتوجات المحلية، وبالمقابل كانوا يستوردون منها بعض المصنوعات والخردوات من الرخام والأقمشة، ومن المؤكد أن العلاقات التجارية اليهودية بين الجزائر وأوروبا كانت قائمة خلال هذه الفترات، غير أننا لا نستطيع تقييمها

[1] – محمد دادة: المرجع السابق، ص ص 221–222.

بدقة لعدم وجود الإحصائيات المضبوطة، لأن اليهود كانوا يهملون الكتابة والقيد لتجنب الضرائب التي كانت تفرض على البضائع المصدرة والمستوردة.[1]

المبحث الرابع: سيطرة اليهود على التجارة الخارجية

إن التجار اليهود في الجزائر كانوا خاضعين لرسوم استثنائية عنصرية قدرها بـ 125%، بينما لم تفرض على الأوروبيين في المقابل سوى نسبة 05%، وأن الرسوم في العهد العثماني كانت على توعين: الرسوم الخاصة بالأوربيين وهي منخفضة على العموم لتشجيع الواردات القادمة من أوروبا والضرورية للإيالة...ورسوم خاصة بأهل البلاد مهما اختلفت ديانتهم بمعنى أن نفس الرسوم التي فرضت على اليهود كانت نفسها مفروضة على المسلمين، ولو أن بعض الظروف الاستثنائية النادرة خلقت بعض التفاوتات الطفيفة الظرفية في نسبتها بين اليهود والمسلمين، فالحكم إذن بالعنصرية على النظام الجمركي من طرف الكاتبين يعتبر حكم اعتباطيا وغامض لأنه لا يوضح بأن ما كان مفروضا على اليهود كان مفروضا كذلك على المسلمين.

قيمة هذه الرسوم الجمركية نفسها غير محددة بدقة، بحيث تضارب في الأرقام حولها، خصوصا الرسم المتعلق بالواردات وتتراوح نسبته حسب المصادر من 10 إلى 12.5 كأقصى حد، و.ر حيون وب كوهين اللذان قدرا نسبة الرسوم على الواردات بـ 12.5% وحصراها في التجارة اليهود فقط ويحدد موريس إيزنبث نسبة الرسوم على الواردات بـ 10 فقط، والأمريكي willion sphcer يؤكدها ويقول بأن قيمتها 12.5%.[2]

أرزقي شويتام يتبنى موقف إيزنبث حيث يذكر بأن المواطنين الجزائريين مسلمين ويهود كانوا يدفعون 10% كرسوم جمركية من قيمة الواردات، بينما الأوروبيون 5%

[1] – نفسه. ص 222.

[2] – فوزي سعد الله: هؤلاء المجهولون، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص ص 203-204.

فقط، ولكن ناصر الدين سعيدوني المختص في تاريخ يعطي في كتابه النظام المالي للجزائر رأيا مغايرا بترجيح نسبة 12.5%.

مهما كانت نسبة هذه الرسوم على الواردات، المهم أنها لا تدل على أي تمييز عنصري أو ديني تجاه اليهود لأي المسلمين كانوا يدفعون إلى الإيالة نفس القيمة على وارداتهم، أما الصادرات وصلت قيمتها 2.5% وقد سمحت لليهود بتحقيق معدلات ربح تقدر بـ 400% دون الالتزام في المقابل حتى بدفع هذه الرسوم على الأقل، كانوا يتحايلون عادة على النظام والمؤسسات الضريبية من أجل التهرب من الدفع، كلما سمحت الفرصة.

إذ ما لاحظنا قيمة الضرائب التي كان يدفعها اليهود في بداية العهد العثماني وأواخره نجد أنها تراجعت وذلك بسبب تقديم الرشاوي إلى الحكام العثمانيين، وهذا ما أثبت مكانتهم الاقتصادية.[1]

ومجمل القول أن اليهود مارسوا مختلف الأنشطة الاقتصادية وأهمها التجارة، وأيضا مارسوا كل عمل من شأنه أن يحقق الربح وتعتبر التجارة الداخلية والخارجية الثغرة التي تمكنت اليهود من أن يكون عنصرا مهما في المجتمع الجزائري.

[1] – فوزي سعد الله: المرجع السابق، ص 205.

خـــــاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الحركة التجارية في الجزائر خلال العهد العثماني "بايلك قسنطينة نموذجا" والتي حاولنا فيه قدر المستطاع أن نلم بجميع جوانب الدراسة، وتوصلنا في النهاية للإجابة على الإشكالية المطروحة كنتيجة للدراسة والتي يمكن حصرها على النحو التالي:

- تميز بايلك قسنطينة بموقع استراتيجي جعل منه إقليما متميزا عرف بشساعة مساحته.
- موقع الإقليم محاذي لتونس من الشرق والبحر من الشمال سهل من عملية تسويق المنتوجات نحو الخارج.
- كان بايلك الشرق من أغنى البايلكات بما عرفه من نشاط اقتصادي وعلى رأسه الزراعة والحيوانات، كما كانت للصناعة حصة من الحركة الاقتصادية التي ساهمت بشكل كبير في تنشيط التجارة على المستوى الداخلي والخارجي.
- عرف المجتمع القسنطيني العديد من الفئات الاجتماعية التي ساهمت في تغيير الواقع الاجتماعي الذي أخذ تركيبا هرميا.
- كما رأت المقاطعة حياة ثقافية تمثل في انتشار المؤسسات التعليمية من مساجد وزوايا ومدارس.
- إن تعدد وكثرة المنتوج الفلاحي والحيواني ببايلك قسنطينة وبالرغم من عدم اهتمام السلطة العثمانية بهذا الجانب يوضح لنا مدى تعلق الفرد بالأرض.
- سهل التعامل النقدي حركة المبادلات التجارية، حيث نجد عدة عملات منها المحلية كالسلطاني وأيضا العملات الأوروبية التي كانت أكثر رواجا في الأسواق الجزائرية، وبالإضافة إلى التونسية كالريال والعملة المغربية كالسلطان المغربي فبفضل حركة التسوق تنوعت العملة.
- ساهمت التجارة الداخلية والخارجية في خدمة اقتصاد الجزائري في العهد العثماني فذلك بما حققته من إيجابيات.

- ساهمت في ازدهار التجارة عدة عوامل فموقع الجزائر الجغرافي جعلها منطقة عبور وتنوع مناخها الذي أدى إلى تنوع الإنتاج.

الملاحق

الملحق رقم (01): جدول النقود الأوروبية المستعملة في الجزائر.[1]

أ. النقود الإسبانية

نوع النقود المستعملة	قيمة النقود المستعملة أو وزنها	المصادر والملاحظات
الدبلون القضي	5.40 ف	Shaler, p. 209.
الدوكة(3)	24 أس أو 9 ص	La Primaudie, p. 192.
الكرونة(4)		
الدورو الإسباني	5.25 ف	Prax, p. 4.
أو القرش الإسباني	5.43ف	Shaler, p. 307.
أو الدولار الإسباني	3.40 ف	D'Estry, p. 138.
قرش إشبيلية		
القرش المكسيكي(5)	3.7 ب . ش	Morgan, p. 374.
الريال الإسباني	15 أس	La Primaudie, p. 192.

[1] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 188.

الملحق رقم (02): جدول النقود الإسلامية المستعملة في الجزائري[1]

1. النقود التونسية

نوع النقود المستعملة	قيمة النقود المستعملة أو وزنها	المصادر والملاحظات
السلطاني التونسي (3)	3.5 غ ذهب	ينقسم إلى نصف سلطاني
الريال التونسي (4)	16 خ 3.4 ب.ش 0.75 نصري	سلطاني وربع - Morgan, p. 374. - Prax, p. 4.
الخروبة		
الدرهم الناصري	2 فل	
الفلس أو الأسير القفصي	نصف نصري	- Hugon, p. 17.
فلس رقيق (Bourbine)	0.12 قفصي	
فلس (Bourbe)	0.5 قفصي	

[1] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 190.

الملحق رقم (03): جدول النقود الذهبية الجزائرية[1]

أ. جدول النقود الذهبية الجزائرية

أنواع النقود الذهبية	قيمة النقود الذهبية	المصادر والملاحظات
السكة الجزائرية أو السلطاني	8.5 ب.ش 13.5 ب.ش 10 ب.ش أو 11 ف 9 إلى 10 ب.ش 8.5 ف 28.56 ف	- Emerit, "Le voyage", p. 377. - A.N.P., Tarif comparatif(1). - Boutin, p. 82. - Dubois-Thainville, p. 142. - D'Estry, p. 138. - المصدر نفسه
نصف سكة أو نصف سلطاني	6.75 ب.ش أو 14.28 ف 4.449 ف	- A.N.P., Tarif comparatif. - D'Estry, p. 138. - المصدر نفسه، ص. 140.
ربع سكة أو ربع سلطاني	3.60 ب.ش 3.80 ف 7.14 ف	- A.N.P., Tarif comparatif. - Shaler, p. 307. - D'Estry, p. 138.
السلطاني الجديد	8.89 ف	ضرب في عهد محمود الثاني (1807-1829 م)

[1] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 193.

الملحق رقم (04): جدول النقود الفسضية الجزائرية[1]

جدول النقود الفضية الجزائرية

أنواع النقود الفضية	قيمة النقود الفضية	المصادر والملاحظات
ريال بوجو (1)	3 ب.ش أو 1.86 ف	المصادر المعتمدة هي :
أو بدقة قوردة أو	1.80 ف (2)	- A.N.P., Tarif comparatif.
قرش الجزائر أو	1.60 ف	- Dubois-Thainville, p. 143.
قرش صغير	0.75 ف	- Genty de Bussy, p. 136.
ربع بوجو	0.471 ف	- Baudicour, p. 34.
	0.45 ف	- Tachrifat, p. 81.
ثمن بوجو	0.375 ب.ش	- D'Estry, p. 140.
	0.225	- Aperçu, 3ème Éd., p. 97.
	0.229	- Bencheneb, p. 24.
زوج بوجو أو دورو الجزائر	6 ب.ش	
	3.723 ف	
الموزونة	0.125 ب.ش	
	0.75 ف	
زوج موزونة	0.25 ب.ش	
	3.155 ف	

[1] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 194.

الملحق رقم (05): جدول النقود النحاسية الجزائرية[1]

جـ. جدول النقود النحاسية

أنواع النقود النحاسية	قيمة النقود النحاسية	المصادر والملاحظات
خروبة	0.16 ب.ش	- A.N.P., Tarif comparatif. - Dubois-Thainville. - D'Estry, p. 140. - Aperçu, 3ème Éd., p. 97. - Rozet, T. III, p. 105.
	0.03875 ف	
غراس دراهم صغار	0.0134 ف	
زوج غراس صغار	0.0053 ف	
أسير شيك[1] أو دراهم صغار	0.0026 ف	

[1] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 196.

قائمة

المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

1. ابن ميمون الجزائري محمد: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
2. أحمد بن مبارك العطار: تاريخ بلدة قسنطينة، تح، تع، تق، عبد الله الحمادي، دار الفائز للطابعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2011.
3. شعيب محمد المهدي: بن علي: أم الحواضر في الماضي والحاضر، ط1، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1980.
4. شلوصو فندلين: قسنطينة أيام أحمد باي 1832-1837، ترك أبو العيد دودو، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.
5. عبد الرزاق الجزائري ابن حمادوش: رحلة ابن حمادوش لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال، تحقيق، تعليق، أبو قاسم سعد الله، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007.
6. عثمان بن خوجة حمدان: المرآة، تق، تع: العربي الزبيري، د.ط، منشورات الجزائر، 2005.
7. محمد الصالح العنتري: فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها-تاريخ قسنطينة-، مراجعة وتقديم وتعليق، يحي بوعزيز، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
8. محمد صالح العنتري: تاريخ قسنطينة، تح: يحي بوعزيز، دار هومه، الجزائر، 1991.
9. وليام شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تع وتق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

ثانيا: المراجع:

أ-باللغة العربية:

1. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.
2. أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، د.ت.
3. أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 1982.
4. أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة، الجزائر، د.ت.
5. الحسين بن محمد الورتيلاني: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تح: محمد بن أبي شنب، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1974.
6. أمين محرز: الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671)، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
7. أندري برتيان وآخرون: الجزائريين الماضي والحاضر، تر: رابح اسطمبولي، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
8. بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1939)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
9. حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
10. صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، ط1، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

11. عبد العزيز فيلالي وآخرون: المواقف السياسة للعلامة عبد الحميد بن باديس، دار الهدى،
12. عبد الكريم جودت: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9-10م)، الجزائر.
13. فوزي سعد الله: هؤلاء المجهولون، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2004.
14. محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة (1792-1830)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.
15. محمد الميلي، عبد الله شريط: الجزائر مرآة التاريخ، ط1، مكتبة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1965.
16. محمد بن عبد الله الزركشي: إعلام المساجد بأحكام المساجد، تح، أبو الوفاء مصطفى،
17. محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، د.د.ن، د.ب، 1969.
18. محمد دراج: الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512-1543)، دار الأصالة، الجزائر، 2013.
19. مختار حساني: تاريخ الدولة الزيانية الأحوال الاقتصادية والثقافية، ج2، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
20. ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، ط3، دائر البصائر الجديدة، الجزائر، 2012.
21. ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية (الفترة الحديثة)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.

22. ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية–دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009.
23. ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: الجزائر في التـــاريخ، ج4، المؤسســـة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
24. نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر منذ أقدم عصورها إلـــى انتهاء العهد التركي، درا الحضارة، الجزائر، 2006.
25. يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى للطباعة
26. –أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث "بداية الاحتلال"، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
27. الجزائر، 2015.
28. ط3، القاهرة، 1996.
29. –عائشة غطاس وأخريات: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، طبعـــة خاصـــة، منشورات المركز الوطني، الجزائر، 2007.
30. والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2004.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1. أحمد يسياوي: البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838–1871، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قســنطينة، كليـــة العلـــوم الإنســـانية والعلـــوم الاجتماعية، قسم التاريخ، 2013–2014.

2. راوية وآخرون: الحياة الثقافية في مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني، مذكرة مكلمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2014-2015.
3. شريفة طيان: ملابسي المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، معهد الآثار، 1990-1991.
4. عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700-1830)، مقاربة اجتماعية اقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000-2001.
5. عز الدين بموزو: الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري أرنست مارسيه نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، تخصص تاريخ وحضارات البحر الأبيض المتوسط، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.
6. فلة قشاعي: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1989-1990.
7. مخطاري مباركة: التحولات الاقتصادية للجزائر العثمانية (1518-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية الآداب واللغات والعلوم، شعبة التاريخ، 2012-2013.
8. يمينة سعودي: الحياة الأدبية في قسنطينة خلال الفترة العثمانية، مذكرة ماجستير في الأدب الجزائري القديم، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.

رابعا: المجلات

1. بوسليم صالح، علوان عبد القادر: تجارة القوافل الصحراوية بين الجزائر وطرابلس الغرب على العهد العثماني، مجلة الحوار المتوسط، مج8، 2007.
2. خديجة بورملة: قسنطينة في جغرافية رحلة حسن الوزان، مجلة عصور الجديدة، ع 18 خريف أكتوبر، قسم التاريخ وعلم الآثار، مخبر كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2015.
3. سميحة ديقل: صناعة الحلي بقسنطينة خلال العهد العثماني، مجلة المواقف، ع 10، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 11 ديسمبر 2016.
4. عائشة حنفي: الأحجار الكريمة المستعملة في مصاغ المرأة بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة عصور، ع 30-31، جويلية-ديسمبر 2016.
5. عقيل نمير: المؤسسات الوقفية الجزائرية في العهد العثماني ودورها في الحياة الاجتماعية، مجلة الدراسات التاريخية، قسم التاريخ، جامعة دمشق، 2011.
6. علال بن عمر: قسنطينة في العهد الحفصي: محور صراع وتنافس بين دول المغرب، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 3.
7. معروف بالحاج: تلمسان أوضاع الجزائر الاجتماعية والاقتصادية فلال القرنين (16-17م)، مجلة الآداب، ع 12، أكتوبر 2007.
8. مؤيد محمود حمد الشهداني، سلوان رشيد رمضان: أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلة علمية محكمة، ع 16، 2013.
9. ناصر الدين سعيدوني: الخزينة الجزائرية (1800-1830)، المجلة التاريخية المغربية، ع 3، تونس، 1975.

10. نبيل سليماني: إعادة بعث مدينة قسنطينة ودورها في العهد العثماني حوليات التاريخ والجغرافيا مجلة دولية علمية، ع 9، مخبر التاريخ والحضارة والجغرافيا التطبيقية بالمدرسة العليا للأساتذة، بوزيعة، الجزائر، ديسمبر 2015.

ب-باللغة الأجنبية:

1. Said Benchik Boulanouar : L'Algérie pes ses Archives, casbah Edition, 2015.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى
الصفحة

شكر وعرفان
إهداء
مقدمة 02

مدخل تمهيدي

المبحث الأول: جغرافية قسنطينة والبايلك 06
1-المنطقة الساحلية 07
2-منطقة الهضاب أو السهول المرتفعة..... 08
3-المنطقة الجبلية الجنوبية 09
4-المنطقة الصحراوي 09
المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن البايلك 10

الفصل الأول

الأوضاع العامة لبايلك قسنطينة

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية 15
أولا: الزراعة..... 15
1-القمح..... 15
2-الشعير 16
3-الأشجار المثمرة..... 17
4-البقول والخضار 17
5-المزروعات ذات الطابع التجاري..... 17
ثانيا: الرعي وتربية الحيوانات..... 18

1-زراعات أخرى.....18
ثالثا: الصناعة.....18
1-الصناعة النسيجية.....19
2-صناعة الحلي.....19
3-الصناعة الغذائية.....19
4-الصناعة الخشبية.....19
المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية.....22
1-العرب.....23
2-الأتراك.....23
3-الكراغلة.....23
المبحث الثالث: الأوضاع الثقافية.....28
1-التعليم الابتدائي.....29
2-التعليم الثانوي.....29
3-التعليم العالي.....29

الفصل الثاني

أهم المبادلات التجارية في أسواق الجزائر العثمانية

المبحث الأول: المنتوج الفلاحي والحيواني.....34
1-ملكية الخاصة.....34
2-ملكية مشاعة.....34
3-الأحباس وأملاك الدولة.....35
المبحث الثاني: مصادر دخل الخزينة والعملة.....37
1-الخزينة.....37
المبحث الثالث: العبيد والأحجار الكريمة.....39
1-العملة.....39

2-العبيد.....45
3-الحلي والأحجار الكريمة.....46

الفصل الثالث

التجارة الداخلية والخارجية في الجزائر العثمانية

المبحث الأول: التجارة الداخلية في الجزائر خلال العهد العثماني.....49
المبحث الثاني: عوامل ازدهار التجارة الداخلية في الجزائر خلال العهد العثماني 49
1-موقع البلاد الجزائرية.....49
2-طبيعة البنية ونوعية المناخ.....50
3-تشجيع الحكام للتبادل التجاري.....50
4-وجود تقاليد تجارية عريقة.....50
المبحث الثالث: دور اليهود في التجارة الخارجية.....51
المبحث الرابع: سيطرة اليهود على التجارة الخارجية.....53
خاتمة.....56
الملاحق.....59
قائمة المصادر والمراجع.....65
فهرس المحتويات.....73
الملخص

الملخص:

تعتبر مدينة قسنطينة من المدن الجزائرية الهامة، حيث حظيت بموقع استراتيجي مهم ما أكسبها مكانة خاصة ومهمة عن باقي الأقاليم الأخرى، وارتكز الاقتصاد بصفة عامة على جملة من العناصر الأساسية وهي الزراعة والصناعة وأهمها التجارة التي كانت هي موضوع بحثنا لذلك نجد الحركة التجارية كانت لديها عدة عوامل أدت إلى ازدهار الاقتصاد التجاري والبعض الآخر إلى انهيار التجارة

وقد كانت مدينة قسنطينة من أكثر المدن عناية بالمؤسسات العلمية وذلك لاستقرارها السياسي، وقد عرفت مجموعة من المساجد والزوايا والمدارس، وكان لها دور كبير في عملية التعليم والإرشاد وتحفيظ القرآن الكريم بصفة خاصة وللجزائر بصفة عامة نظرا لإنتاجهم الهام.

Résumé:

` *La ville de Constantine est l'une des villes algériennes importantes, car elle bénéficiait d'un emplacement stratégique important, ce qui lui a valu une position particulière et importante par rapport au reste des autres régions, et l'économie en général reposait sur un certain nombre d'éléments de base, à savoir l'agriculture, l'industrie, dont le plus important était le commerce, qui faisait l'objet de nos recherches, nous constatons donc que le mouvement commercial a eu plusieurs facteurs Il a conduit à la prospérité de l'économie marchande et certains à l'effondrement du commerce*

La ville de Constantine était l'une des villes les plus concernées par les institutions scientifiques en raison de sa stabilité politique. Elle a connu un certain nombre de mosquées, de coins et d'écoles, et elle a eu un rôle majeur dans le processus d'éducation, d'orientation et de mémorisation du Saint Coran en particulier et l'Algérie en général en raison de leur importante production.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع:

الحركة التجارية في الجزائر خلال العهد العثماني "بايلك قسنطينة نموذجا"

إعداد الطلبة:

1- بوترعة ياسمين — رقم التسجيل: 161635101035

2- بن شعبان هالة — رقم التسجيل: 161635101793

القسم: **الشعبة:** التخصص تاريخ الجزائر الحديث

إشراف: ناجي إسماعيل — **الرتبة:** أستاذ محاضر أ

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2020-2021 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

د/بوقزولة عبد المالك

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: .....

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): بن شعبان هالة

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 248773

والصادرة بتاريخ: 2017/07/03

عن دائرة: أولاد دراج

المسجل (ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها: الحركة النجارية بين الجزائر خلال العصر العثماني "بايلك قسنطينة نموذجا"

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

إمضاء المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: .....

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): بوزعة ياسين

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200337415

والصادرة بتاريخ: 2016-04-24 مقرة

عن دائرة: مقرة

المسجل (ة) بكلية: علوم الإنسان والعلوم الإسلامية قسم: التاريخ

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها: الحركة الجزائرية في الجزائر خلال العهد العثماني "باي التيطري مصطفى بوشلاغم أنموذجا"

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ:

إمضاء المعني